



الصحراء الغربية وفلسطين.. هنا يُفضح المخزن أمام العالم

تواصل مشاهد النضال الشعبي ضد ممارسات المخزن المغربي، الذي يجمع بين قمع شعب "المملكة" واحتلال الصحراء الغربية، حيث تتقاطع مظاهرات حاشدة في العاصمة الرباط ومسيرات تضامنية مع فلسطين ورفضاً للتطبيع، مع "مسيرة الحرية" في فرنسا، التي يقودها رموز النضال الصحراوي، وتُسق طريقها من باريس إلى سجن القنيطرة بالمغرب للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين الصحراويين... 4



مزامير الحرب تُعزف في ساحات الأقصى.. هل تبدأ الحرب الدينية من بوابة القدس؟



في ذروة الأعياد اليهودية، يتعرض المسجد الأقصى المبارك لاعتداءات غير مسبوقة، ضمن حملة منظمة يقودها الاحتلال الصهيوني تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني للمكان المقدس. فتمنع الفلسطينيين من الصلاة، واقتحام المستوطنين لساحاته برفقة جنود الاحتلال، وتحويل المسجد إلى ساحة لطقوس تلمودية استغزازية، لم يعد مشهداً استثنائياً بل سياسة ممنهجة تُنفذ بغطاء رسمي، في تحدٍ سافر لكل القوانين الدولية. هذه الانتهاكات المتصاعدة في القدس، تتكامل مع ما يحدث في الضفة الغربية من اقتحامات يومية واعتقالات تعسفية، وحصار خانق لمدن ومخيمات بأكملها، وسط صمت دولي يثير التساؤلات. أما في قطاع غزة، فتستمر الاعتداءات الجوية والتوغلات البرية، بينما تصف المقاومة الفلسطينية في حالة استنفار دائم، وترد بعمليات نوعية تؤكد أن المعركة لم تعد محصورة بجغرافيا محددة، بل باتت مفتوحة على كل الاحتمالات...

موسى بن عبد الله - الجزائر 5

بأضخم سفينة حربية..

كوريا الشمالية تكسر معادلات التوازن البحري

بينما يواجه العالم أزمات متلاحقة ونزاعات ممتدة من سهول أوكرانيا المشتعلة إلى منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وبينما تتنافس القوى الكبرى على النفوذ والموارد، ساعية إلى إعادة رسم حدود القوة السياسية والاقتصادية والجيوسياسية، تسير كوريا الشمالية في مسار مغاير، أكثر هدوءاً لكنه لا يقل تهديداً. فبعيداً عن ضجيج التصريحات والمؤتمرات الدولية، تبني بيونغ يانغ مشروعاً عسكرياً بحرياً بالغ الحساسية، قد يعيد خلط الأوراق ويُعيد تشكيل معادلات الأمن البحري في شرق آسيا. مشروعٌ يفوق خطورته حدود المياه الإقليمية ليؤثر على الأمن الإقليمي والدولي في لحظة تاريخية حاسمة من التنافس المحموم بين واشنطن وبكين وموسكو...

مها العالدين - الجزائر 6

"أفريل.. شهر العلم" في الجزائر

العلامة "عبد الحميد بن باديس" في تونس

محمد ياسين رحمة - الجزائر 9-8 | الجزء الثاني

خطيئة ريتاريو تبتد آمال التهدئة مع الجزائر..

لا تسامح مع باريس

رغم كل ما حاولت باريس إظهاره "نفاقاً وخداعاً" من مساعي لتهدئة التوتر مع الجزائر، فإن الأحداث الأخيرة أظهرت أن دفة سفينة فرنسا يقوها أكثر من ريان. ففي الوقت الذي تحدثت فيه وزارة الخارجية الفرنسية عن استئناف التعاون وفتح صفحة جديدة مع الجزائر، لم تتوان وزارة الداخلية عن التصرف بعنجهية، وتجاوزت الأعراف الدبلوماسية في تناقض واضح يعكس حالة التخبط داخل الحكومة الفرنسية، حيث تشابك المصالح الانتخابية اليمينية مع أجندات وأخلاقيات العمل الدبلوماسي...

سسلسيل شعبان - الجزائر 3



الملق
الاقتصادي

صدام اقتصادي بريشة التعريفات الجمركية..

هل تغير الرسوم الترامبية خرائط التجارة العالمية للأبد؟

- تأثير مزدوج عبر النفط والدولار.. الرسوم الترامبية تطرق أبواب الاقتصاد الجزائري
الدكتور سمير جعوتي - ملق اقتصادي
- من واشنطن بدأت.. شرارة حرب تجارية تهدد الاقتصاد العالمي
البروفيسور نزيه سيني - أستاذ الاقتصاد بجامعة مارسيليا وخبير الاستشارات الاستراتيجية
- من الذهب إلى النفط... ارتدادات الرسوم الجمركية تهدد أسواق المال
أحمد معطي - خبير اقتصادي ومدير تنفيذي لشركة "في أي ماركس" - مصر
- ترامب والذكاء الاصطناعي: من يقود من في حرب الرسوم الجمركية؟
الدكتور رامي شاهين، خبير الذكاء الاصطناعي وتقنيات إدارة المستقبل - الأردن
- عقلية رجل الأعمال تطيح بشعارات السوق الحرة.. ترامب يفرض معادلة جديدة
الدكتور حمزة العرابي - أستاذ المحاسبة والاقتصاد بجامعة البليدة 2
- هل تُغيّر الرسوم الجمركية خريطة الاقتصاد العربي؟
البروفيسور رضا الشكندالي - أستاذ جامعي مختص في الاقتصاد - تونس

21-11

القرارات الاقتصادية الجديدة..

دفعة قوية نحو اقتصاد تنافسي ومستدام

وتأطير الواردات والصادرات على التوالي، عوض اللجوء إلى وكالة ترقية التجارة الخارجية «أجكس»، وهو ما سيسمح لا محالة بتخفيف الضغط على المصدرين والمستوردين، ومرافقتهم بشكل جيد، ما ينجر عنه إعطاء المزيد من الدفع للرفي بالاستثمار». كما رحب السيد زباني بالقرار المتعلق بتعزيز الشبكات الوحيد الموجه لمرافقة ودعم وتوجيه الاستثمارات، وإعطاء المزيد من الدعم للمؤسسات الناشئة وحاملي المشاريع.

من جانبها، أكدت الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين الجزائريين في بيان لها أن القرارات المعلن عنها من طرف رئيس الجمهورية تعطي «دفعًا قويًا» للاستثمار والإنتاج في جميع القطاعات الاقتصادية، من خلال ضمان حرية المبادرة، واعتماد الشبكات الوحيد، وإزالة العقبات البيروقراطية، والفصل بين هيئة خاصة بالتصدير وهيئة خاصة بالاستيراد، مما يؤدي إلى «تشجيع الصادرات من جهة وترشيد الاستيراد من جهة أخرى»، فضلًا عن التأكيد على فتح المجال أمام الخواص لإنشاء البنوك وشركات النقل البحري.

ودعت الجمعية المتعاملين الاقتصاديين إلى الاستفادة من هذه المكاسب لزيادة الاستثمار في مختلف القطاعات، مشيرة إلى أنها ستعمل من خلال لقاءاتها الجارية وعبر مكاتبها المحلية على حث الشباب وتحسيسهم بضرورة إنشاء مؤسساتهم الصغيرة والناشئة من خلال استغلال تحفيزات رئيس الجمهورية والتسهيلات المقدمة لهم.



وأهدافها النبيلة، أكدت الكنفيدالية أن الظرف الدولي الراهن يقتضي «تعزيز وحدة الصف الوطني والعمل بروح جماعية للحفاظ على المكتسبات الاستراتيجية، والانخراط في بناء مستقبل اقتصادي مزدهر ومتين».

أما رئيس كنفيدالية الصناعيين والمنتجين الجزائريين، عبد الوهاب زباني، فأكد بأن قرارات رئيس الجمهورية كانت محل إشادة من طرف المتعاملين الاقتصاديين كونها ستعطي «دفعًا أكبر» لترقية الاستثمار الوطني وخلق القيمة المضافة. وسلط السيد زباني في تصريح له الضوء على القرار المتعلق باستحداث هيئتين تقومان بتنظيم

وفي نفس السياق، ثمنت الكنفيدالية، في بيان لها، إعلان رئيس الجمهورية عن إعادة هيكلة منظومة الاستيراد، باعتبارها «خطوة محورية» لمكافحة الممارسات غير المشروعة، وحماية النسيج الإنتاجي الوطني، ومن ثمة تعزيز الأمن الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، رحبت المنظمة بالتوجه نحو إطلاق حزمة جديدة من التدابير التحفيزية الموجهة لدعم وتشجيع التصدير، لا سيما في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مما يساهم في تعزيز موقع الجزائر في الأسواق الإقليمية والدولية. وبعدها أكدت «انخراطها الكامل» في هذه المقاربة البناءة و«مساندتها التامة» لمبادئها

شن. سلسبيل

اعتبرت منظمات أرباب العمل أن قرارات رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، التي أعلن عنها خلال لقائه مع المتعاملين الاقتصاديين أمس الأول الأحد، تعزز مكانة الاستثمار المنتج بما يساهم في بناء اقتصاد قوي وتنافسي.

وفي هذا السياق، وصف مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري القرارات المتخذة بأنها «هامية»، خاصة ما تعلق منها برفع العراقيل البيروقراطية، حيث لن تتدخل وكالة ترقية التجارة الخارجية «أجكس» في نشاط التصدير، بالموازاة مع استحداث هيئتين، الأولى تختص بالتصدير فيما تتكفل الثانية بتأطير الاستيراد.

وأضاف المجلس في بيان له بأن هذا اللقاء كان «يومًا طال انتظاره» من قبل رجال الأعمال ورؤساء المؤسسات، الذين ثمنوا الرسائل والقرارات القوية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية. وقال البيان إن هذا اللقاء بعث بـ «رسائل ثقفة» للمتعاملين الاقتصاديين، كما جدد «النداء القوي» لتعبئة الجميع من أجل تعزيز الاقتصاد الوطني.

من جهتها، عبرت الكنفيدالية الجزائرية لأرباب العمل عن «ارتياحها الكبير» لإعادة تأكيد رئيس الجمهورية على أولوية دعم الاستثمار المنتج والتأكيد على الدور المركزي للمتعاملين الاقتصاديين الشرفاء في بناء اقتصاد وطني قوي، تنافسي ومستقل، والمساهمة في تجسيد رؤية الجزائر الجديدة.

تشريع صارم وتنسيق دولي..

الجزائر تعزز مقاربتها لمكافحة تهريب المهاجرين

سن. حميد



جدد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، إبراهيم مراد، تأكيده على التزام الدولة الجزائرية بتطبيق مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد في مواجهة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، مبرزا الطابع القانوني، الأمني والإنساني لهذه الإستراتيجية التي تم تطويرها خلال السنوات الأخيرة بتعليمات من رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون.

وخلال إشرافه على افتتاح أشغال «المنتدى العلمي للهجرة» أمس الإثنين بالجزائر العاصمة، شدد الوزير مراد على أن المقاربة الجزائرية تعتمد على «تنسيق محكم بين مختلف الجهات المتدخلة» مع تطوير مستمر للأليات بما يواكب «تطور أساليب الجرائم المرتبطة بهذه الظاهرة».

وأشار وزير الداخلية إلى أن الدولة وضعت إطارًا قانونيًا «محدثًا ومتوافقًا مع المعايير الدولية»، يتيح للمصالح الأمنية والقضائية التصدي بفعالية لشبكات التهريب والاتجار بالبشر. واستشهد في هذا السياق بالقانون الصادر سنة 2023، الذي نصّ على «تحديد دقيق لإجراءات الكشف والمعاقبة»، إضافة إلى إنشاء لجنة وطنية مختصة تُعنى بالتوعية

«حقوق الإنسان تبقى في صلب التعامل مع قضايا هذه الجرائم».

وفي معرض حديثه عن الأبعاد الدولية للظاهرة، اعتبر مراد أن «المقاربات الأحادية أثبتت محدوديتها»، داعيًا إلى تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات المختصة. كما أشاد بالتنسيق المتواصل مع المنظمة الدولية للهجرة، الذي سمح بـ«تسهيل العودة الطوعية لأكثر من 8000 مهاجر غير نظامي خلال سنة 2024»، في إطار برنامج إنساني وعلمي مشترك.

وكشف الوزير أن برنامجًا جديدًا «طموحًا» تم تطويره مع مكتب المنظمة الدولية للهجرة بالجزائر لسنة 2025، ما يعكس التزام الجزائر بمقاربة تشاركية تقوم على الوقاية والحماية والدعم.

حماية المهاجرين... في قلب المقاربة الجزائرية

والدعم والتدريب. وفي الجانب العملي، نوّه مراد بـ «اليقظة المتزايدة للأجهزة الأمنية» التي تمكنت من تفكيك عدد معتبر من الشبكات، عبر اعتماد تكنولوجيات حديثة وتكييف دائم لأساليب العمل.

وأكد الوزير أن المقاربة الجزائرية لا تقتصر على البعد الأمني، بل تشمل أيضًا «ضمان التكفل الإنساني بالمهاجرين»، بما يعكس تمسك الدولة بقيم التضامن و«صون الروح البشرية، مضيئًا أن

الرئيس تبون يعيد ترتيب الأولويات..

عودة كمال زريق إلى الحكومة من بوابة التجارة الخارجية

ع. مها

عن توجه جديد بإنشاء هيئتين لتنظيم الواردات والصادرات، على أن يتم التخلي التدريجي عن الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية «أجكس». هذا التوجه يستهدف تعزيز الرقابة على حركة الاستيراد، وإنشاء آليات أكثر تخصصًا لمرافقة المصدرين.

في هذا السياق، يبدو أن تعيين كمال زريق لا يرتبط فقط بتغيير اسم على رأس الوزارة، بل باستراتيجية تنظيمية تشمل إرساء أدوات مؤسسية جديدة، مما قد يعيد رسم دور الوزارة نفسها خلال الأشهر المقبلة.

سُيطلب من الوزير الجديد التنسيق مع الهيئات الجديدة، والمساهمة في ضبط الواردات وفق مقاربة توازن بين حماية السوق المحلي وعدم تعطيل حاجيات الصناعة والإنتاج. كما يُتَظَر منه تسريع مسار تحسين مناخ التصدير، بما في ذلك مراجعة الإجراءات البيروقراطية، وتوفير بيئة أكثر مرونة للمتعاملين الاقتصاديين.

أعلن بيان لرئاسة الجمهورية، الإثنين، عن إنهاء مهام وزير التجارة الخارجية وترقية الصادرات، محمد بوخاري، وتعيين كمال زريق خلفًا له، في خطوة أعادت هذا الأخير إلى الحكومة بعد غياب دام قرابة العامين. ويأتي هذا التغيير في وقت تشهد فيه السياسة التجارية للجزائر تحولات تنظيمية، على خلفية توجهات جديدة لرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، تخصّ ضبط الواردات وتحفيز الصادرات.

كمال زريق ليس غريبًا عن قطاع التجارة. فقد تولى حقيبة التجارة ابتداءً من جانفي 2020، في واحدة من أكثر الفترات تعقيدًا، تزامنت مع آثار الجائحة وتذبذب الأسواق. عرف عنه خلال تلك الفترة اعتماده على خطاب شديد تجاه المضاربة، مع تركيز واضح على الرقابة وتنظيم الأسواق. وتأتي عودة زريق إلى الوزارة في وقت أعلن فيه الرئيس تبون

الطبع:

SIA مطبعة الوسط
SIE مطبعة الشرق

التوزيع:

الوسط: مؤسسة الأيام الجزائرية
الشرق: مؤسسة SODI

البريد الإلكتروني:

agence.regie@anep.com.dz
programmation.regie@anep.com.dz
agence.oran@anep.com.dz
agence.annaba@anep.com.dz
agence.oargla@anep.com.dz
agence.constantine@anep.com.dz

«من أجل إظهاركم توجهوا إلى المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار» وكالة ANEP. المتواجدة بـ 01 نهج باستور الجزائر.
الهاتف الثابت: 020.05.20.91 / 020.05.10.42
الفاكس: 020.05.11.48 / 020.05.13.45
020.05.13.77

الموقع الإلكتروني:

https://elayemnews.dz
البريد الإلكتروني: contact@elayemnews.dz
صفحة الفيسبوك: @elayemnews

المقر:

تعاونية الاستقلال، رقم 58، طاهر بوشات، بئر خاد، الجزائر

الهاتف:

0549.18.41.74
هاتف/فاكس: 044.09.65.84

المديرة العامة:

نجاة مزور

مدير النشر:

عزالدين بن عطية

اليوميات وطنية وإخبارية

تصدر عن مؤسسة الأيام الجزائرية للنشر والتوزيع والإنتاج التلفزيوني



خريطة ريتاريو تبدد آمال التهدئة مع الجزائر..

لا تسامح مع باريس

ش. سلسبيل

رغم كل ما حاولت باريس إظهاره « نفاقا وخداما » من مساعي تهدئة التوتر مع الجزائر، فإن الأحداث الأخيرة أظهرت أن دفة سفينة فرنسا يقوفا أكثر من ربان. ففي الوقت الذي تتحدث فيه وزارة الخارجية الفرنسية عن استئناف التعاون وفتح صفحة جديدة مع الجزائر، لم تتوان وزارة الداخلية عن التصرف بعنجهية، وتجاوزت وزارة الخارجية الدبلوماسية في تناقض واضح يعكس حالة التخبط داخل الحكومة الفرنسية، حيث تتشابك المصالح الانتخابية اليمينية مع أبعديات وأخلاقيات العمل الدبلوماسية.

بالاعتقال الاستعراضي للموظف القنصلي الجزائري، في تصرف مهين ومتجاهل للأعراف الدبلوماسية المتعارف عليها بين الدول.

تصرف وزير الداخلية الفرنسي.. انتهاك دبلوماسي مرفوض

الحادثة التي أثارت غضب الجزائر، تمثلت في اعتقال موظف قنصلي جزائري، معتمد في فرنسا، بطريقة مشينة وفي العلن، وهو ما اعتبره البيان الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية انتهاكا صارخا لاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة، وتجاوزا واضحا للأعراف والمواثيق الدبلوماسية. هذا التصرف المشين، الذي جاء من وزير الداخلية الفرنسي، والذي كان يُفترض أن يكون إجراء متناسقا مع السياسة الخارجية الفرنسية الهادفة إلى التهدئة، بدا وكأنه يهدف إلى إهانة الجزائر في وقت حساس.

وجاء في البيان الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية « اتخذت الجزائر بصفة سيادية قرارا باعتبار انني عشر (12) موظفا عاملين بالسفارة الفرنسية وممثليها القنصلية بالجزائر والمنتمين لأسلاك تحت وصاية وزارة الداخلية لهذا البلد، أشخاصا غير مرغوب فيهم مع إلزامهم بمغادرة التراب الوطني في غضون 48 ساعة، يأتي هذا القرار على إثر الاعتقال الاستعراضي والتشبهيري في الطريق العام الذي قامت به المصالح التابعة لوزارة الداخلية الفرنسية بتاريخ 08 أبريل 2025، في حق موظف قنصلي لدولة ذات سيادة، معتمد بفرنسا. إن هذا الإجراء المشين والذي يصبو من خلاله وزير الداخلية الفرنسي إهانة الجزائر، تم القيام به في تجاهل صريح للصفة التي يتمتع بها هذا الموظف القنصلي ودونما أدنى مراعاة للأعراف والمواثيق الدبلوماسية وفي انتهاك صارخ لاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة ».

وليست هذه الخطة الأولى لبرونو ريتاريو أخذ أذنان اليمين الفرنسي المتطرف فمئذ توليه المنصب، لم يُخف هذا الوزير مواقفه العدائية، بدءا من تصريحاته الإعلامية المسيئة التي حاول من خلالها ربط الجزائر بالإرهاب والهجرة غير النظامية، مروراً بقرارات تقليص التأشيرات الممنوحة للجزائريين بشكل أحادي ومفاجئ، ووصولاً إلى التنكر لالتزامات التعاون القنصلي. كما قام بتعليق العديد من الاتفاقيات ذات

مرغوب فيهم» وإلزامهم بمغادرة التراب الوطني في غضون 48 ساعة. هذا القرار جاء تأكيدا على موقف الجزائر الثابت في الدفاع عن سيادتها ومصالحها، وعدم التساهل مع أي انتهاك دبلوماسي يمس مكانتها الدولية.

وجاء في بيان الخارجية « تذكر الجزائر بأن هذا التصرف المتجاوز على سيادتها لا يمثل إلا نتيجة للموقف السلبي والمخزي المستمر لوزير الداخلية الفرنسي تجاه الجزائر. إن هذا الوزير الذي يجيد الممارسات القذرة لأغراض شخصية بحتة، يفترق بشكل فاضح لأدنى حس سياسي، إن القيام باعتقال مهين لموظف قنصلي محمي بالحصانات والامتيازات المرتبطة بصفته ومعاملته بطريقة مشينة ومخزية على شاكلة سارق، يتحمل بموجبه الوزير المذكور المسؤولية الكاملة للمخني الذي سئذنه العلاقات بين الجزائر وفرنسا في الوقت الذي بدأت فيه هذه العلاقات دخول مرحلة من التهدئة إثر الاتصال الهاتفي بين قائدي البلدين والذي أعقبته زيارة وزير خارجية فرنسا إلى الجزائر.»

القرار الجزائري لا يشكل مجرد رد فعل عابر، بل هو خطوة سيادية تهدف إلى إرسال رسالة قوية إلى باريس مفادها أن الجزائر لن تقبل بأي شكل من الأشكال المساس بسيادتها أو الإضرار بعلاقاتها الدبلوماسية.

خريطة ريتاريو التي جاءت بعد فترة قصيرة من زيارة وزير الخارجية الفرنسي إلى الجزائر، تسلط الضوء على حالة من الاتكالي الداخلي في الحكومة الفرنسية، ويترجم تساوؤات كبيرة حول مصير العلاقات بين الجزائر وفرنسا في المستقبل. وبينما كانت باريس تأمل في تعزيز علاقاتها مع الجزائر، فإن تصرفات وزير الداخلية قد أعادت العلاقات إلى مربع التوتر مجدداً، وأظهرت أن هناك تناقضا كبيرا في المواقف بين أطراف الحكومة الفرنسية.

إذا كانت فرنسا جادة في تحسين علاقاتها مع الجزائر، فإن عليها أولاً أن تجد سبيلا للتسويق الداخلي بين مختلف مؤسساتها، وتفاذي التصرفات التي تؤدي إلى تصعيد الأزمات بدلا من تهدئتها. فالجزائر، التي ترفض أي تدخل في شؤونها الداخلية، أكدت مرة أخرى أن سيادتها هي خط أحمر لا يمكن تجاوزه.

الطابع الأمني والتقني مع الجزائر دون تشاور أو إشعار مسبق، ما زاد من حدة التوتر وأظهر بوضوح نزعتة المعادية للدولة الجزائرية.

وتجلت عدائيته أيضا في طريقة تعامله مع ملفات حساسة، حيث سعى مرارا لتوتر العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وباريس في الوقت الذي كانت فيه أصوات أخرى داخل الحكومة الفرنسية تدعو للتهدئة وبناء جسور الثقة. ما جعل اسمه يقترن بسياسة استفزاز ممنهجة تجاه الجزائر، بلغت ذروتها بالتصرف المهين في حق أحد موظفيها القنصليين، في خرق سافر للأعراف الدبلوماسية والمعاهدات الدولية.

تباين داخل الحكومة الفرنسية

الوقائع الأخيرة كشفت عن تباين واضح بين المواقف الداخلية في الحكومة الفرنسية. ففي الوقت الذي كانت فيه وزارة الخارجية الفرنسية تسعى إلى تهدئة الأوضاع وتعزيز العلاقات مع الجزائر، فإن تصرف وزير الداخلية الفرنسي قد أسهم في تعميق التوترات بشكل غير مبرر. هذا التناقض بين الوزارات يعكس حالة من الفوضى السياسية داخل الحكومة الفرنسية، ويفتح المجال للتساؤلات حول التنسيق بين مختلف الأطراف الحكومية.

ويبقى الباب مفتوحا لتساؤلات حول كيفية اتخاذ القرارات داخل الحكومة الفرنسية، بل وبثير الشكوك حول وجود ارتباط في المواقف السياسية داخل فرنسا تجاه الجزائر. فإذا كانت وزارة الخارجية الفرنسية تسعى إلى تهدئة العلاقات، فإن وزارة الداخلية جاءت لتعكس توجهًا مختلفًا تمامًا، مما يهدد بتقويض أي خطوات كانت قد تم اتخاذها نحو التهدئة. كيف يمكن تفسير هذا التباين الواضح في المواقف بين وزارات الحكومة الفرنسية؟ هل هو نتيجة لصراع داخلي، أم أن هناك ضعفا في التنسيق بين مختلف الجهات؟ تلك هي الأسئلة التي تطرح نفسها بقوة الآن.

قرار سيادي وحازم

رد الجزائر على هذا التصرف الفرنسي لم يتأخر. في 14 أبريل 2025، قررت الجزائر طرد 12 موظفا من السفارة الفرنسية، معتبرة إياهم «أشخاصا غير

الصحراء الغربية وفلسطين..

هنا يُفضح المخزن أمام العالم



ادم الصغير

تواصل مشاهد النضال الشعبي ضد ممارسات المخزن المغربي، الذي يجمع بين قمع شعب « المملكة » واحتلال الصحراء الغربية، حيث تقاطع مظاهرات حاشدة في العاصمة الرباط ومسيرات تضامنية مع فلسطين ورفضاً للتطبيع، مع « مسيرة الحرية » في فرنسا، التي يقودها رموز النضال الصحراوي، وتُشَق طريقها من باريس إلى سجن القنيطرة بالمغرب المطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين الصحراويين.

وفي المغرب، جددت خمس منظمات مهنية وطبية من قطاع الصحة، رفضها القاطع لجميع أشكال التطبيع الأكاديمي والصحي، ونددت بشدة ومحاولات الاختراق الصهيوني لمؤسسات التعليم والبحث الطبي، مع إعلانها تنظيم احتجاجات اليوم الثلاثاء بالعاصمة الرباط. وأفاد بيان مشترك وقعت عليه التنسيقية المحلية لطبية خريجي المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بالرباط، والتنسيقية المغربية لأطباء من أجل فلسطين - فرع الرباط، مجلس طلبة الصيدلة بالرباط، النقابة المستقلة للممرضين وتقنيي الصحة - فرع الرباط، وجمعية الأطباء المقيمين والاختصاصيين بالرباط، بأن هذه الوقفة تأتي في سياق تصاعد الوعي الشعبي والمهني الرفض لاختراق مؤسسات البلاد الصحية والأكاديمية من طرف الكيان الصهيوني.

ودعت المنظمات الخمس جميع الطلبة والخريجين والمزاويلين وأطقم الصحة بمختلف المستشفيات والكلينات والمعاهد، إضافة إلى النقابات الصحية والجمعيات المدنية، إلى الانخراط المكثف في هذه التظاهرات، مؤكدة أن الموقف الثابت للمجتمع الطبي المغربي يتجسد في دعم القضية الفلسطينية ورفض جميع أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني المعنوي، لا سيما بعد المجازر الوحشية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني في غزة.

وتأتي هذه التحركات بعد سلسلة من المسيرات والوقفات التي شهدتها شوارع الرباط وعدد من المدن المغربية، كان آخرها المسيرة الوطنية الضخمة يوم الأحد، والتي أعقبتها موجة من الإضرابات الطلابية على المستوى الجامعي، وقد أكدت منظمة التجديد الطلابي والمبادرة الطلابية لنصرة قضايا الأمة، أن الإضراب الوطني الطلابي الذي دعت إليه شهد نجاحاً واسعاً، حيث سجلت اللجنة المركزية متابعة تنفيذ الإضراب مشاركة طلبة 56 مؤسسة جامعية بشكل كلي أو جزئي، إلى جانب فعاليات احتجاجية نظمتها روابط وأندية طلابية محلية. واعتبرت المنظمات أن الجامعة المغربية ستظل « محلاً للوعي والنضال المسؤول، ودرعاً منيعاً في وجه مشاريع الاختراق والتطبيع والتطويق ».

وتتزامن هذه التحركات مع تصاعد الغضب الشعبي والسياسي من أداء الحكومة المغربية، التي تواجه اتهامات متزايدة بالتفوق والفشل الذريع في تدبير شؤون البلاد، حيث اعتبرت النائبة البرلمانية عن فيدرالية اليسار الديمقراطي، فاطمة التامني، أن الحكومة تواصل تمرير القوانين بمنهجية أحادية دون حوار جاد، في ظل تقادم الأزمان الاجتماعية وإرتفاع نسب البطالة التي تجاوزت 13 %.

بدوره، انتقد رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، عبد الله بوانانو، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة، بسبب ما وصفه بـ «عجز الحكومة وتفككها وتغييب الرؤية». فيما دعا الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، نبيل بنعبد الله، إلى فضح مظاهر الهيمنة الحكومية وفشلها في تنفيذ التزاماتها، مطالباً بمساءلة سياسية ودستورية. وفي السياق ذاته، لَوَّح الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي، إدريس لشكر، بطرح ملتصق رقابة ضد حكومة عزيز أخنوش، متهمًا الأغلبية الحاكمة بتحويل العملية السياسية إلى سلطة مغلقة تقضي الأصوات المعارضة. ووسط هذا المشهد المتنازع، تيدو التحركات المهنية والطلابية الراضة للتطبيع تجسيدا لحالة وعي شعبي متنام، يقف في وجه تقوى السلطة ورفضاً لكل أشكال الاختراق الصهيوني، في وقت تعجز فيه الحكومة عن معالجة أبسط الملفات الاجتماعية والاقتصادية العالقة.

وفي ذات السياق، أكدت الخبيرة في القانون الدولي وحقوق الإنسان، الدكتورة مريم نابلي، استعادة القانون الدولي بجامعة غرونوبل الفرنسية، خلال إحدى الفعاليات المرافقة لمسيرة الحرية، أن الوجود المغربي في الصحراء الغربية بشكل « انتهاكاً صارخاً للشريعة الدولية وقرارات الأمم المتحدة »، داعية المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والضغط من أجل إنهاء معاناة المعتقلين وتحقيق العدالة للشعب الصحراوي.

وتواصل الاعتداءات على « مسيرة الحرية » حتى اليوم، حيث أضافت تقارير بأن القافلة تعرضت لاستفزازات منظمة من قبل عناصر من الجالية المغربية بإيعاز من الأجهزة الأمنية المغربية، في محاولة بالأساس لتقويض الجهود السلمية التي يقودها نشطاء صحراويين وحقوقيين فرنسيين ودوليين من أجل تسليط الضوء على الوضع غير الإنساني للمعتقلين الصحراويين.

وفي مشهد تقاطع بين الداخل والخارج، تتزايد مظاهر الرفض الشعبي المغربي للتطبيع مع الاحتلال الصهيوني، بالتزامن مع تصاعد الأصوات الحقوقية والسياسية الصحراوية المطالبة بفتح الحصار عن المعتقلين الصحراويين ووقف انتهاكات المخزن. ويجمع مراقبون على أن هذه التحركات المتزامنة تعكس وعياً جماعياً متقدماً داخل المغرب وخارجه، ورفضاً مزدوجاً للاحتلالين، الصهيوني في فلسطين والمغربي في الصحراء الغربية.

ورغم ومحاولات النظام المغربي التشويش والتضييق على كل صوت حر، سواء في الساحات الجامعية المغربية أو شوارع فرنسا أو أزقة العيون المحتلة، تواصل الاحتجاجات الشعبية والنقابية والمهنية، مشددة على أن إرادة الشعوب أقوى من أدوات القمع وأساليب التخويف. فـ « مسيرة الحرية » قطعت حتى الآن 600 كيلومتر من أصل 3000، فيما تستعد الرباط لاحتضان وقفات احتجاجية جديدة لقطاع الصحة، ضمن مشهد كفاحي متكامل تتعاقب فيه أصوات الأحرار من المغرب إلى الصحراء الغربية، وصولاً إلى فرنسا وأرخبيل الكناري.

الصحراويين القابعين في سجون الاحتلال.

وأوضح عبد الله اسويلم أن هذا الحصار، الذي شمل منازل عائلات من أبرز النشطاء الحقوقيين مثل أحمد السباعي، الإعلامي حسان الداه، وعبد الله لخفاني، يهدف إلى منع هذه العائلات من التعبير عن تضامنها مع الحملة الوطنية والدولية وحرمانها من أبسط حقوقها في التجمع والتعبير السلمي، في انتهاك صارخ للحقوق الأساسية المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، خاصة المادة 27 التي تنص على حماية المدنيين تحت الاحتلال.

ورغم هذه الممارسات القمعية، حظيت « مسيرة الحرية » في فرنسا، والدعوات التضامنية في الأراضي المحتلة، بدعم متزايد من النخب السياسية والنقابية والحقوقية الفرنسية، إضافة إلى الجالية الصحراوية القيمة في فرنسا، التي نظمت حفل استقبال شعبي بمدينة بوردو عكس تمسكها بهويتها الأصلية. فقد نُصبت خيمة صحراوية تقليدية عُرضت فيها أدوات الحياة اليومية الصحراوية، ورفعت صور جميع المعتقلين الصحراويين وعلى رأسهم معتقلو « أكديم إزيك »، الذين يُعدون من رموز النضال الحقوقي والسياسي في وجه الاحتلال.

وتعمد سلطات الاحتلال المغربي باستمرار محاصرة منازل عائلات المعتقلين السياسيين الصحراويين لمنع تنظيم أي لقاءات أو نشاطات تضامنية. وفي هذا الإطار، نقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن عبد المأمون خدا، شقيق المعتقل البشير خدا من مجموعة « أكديم إزيك »، قوله إن قوات الاحتلال المغربي أقدمت على فرض حصار بوليسي مشدد يوم الجمعة الماضي على عدد من منازل عائلات الأسرى، في محاولة لمنع انعقاد لقاء تضامني بمنزل المعتقل حسان الداه. إلا أن المواطنين الصحراويين تحدا هذا الحصار وتمكنوا من المشاركة في اللقاء، مؤكداً عزمهم على مواصلة النضال لكسر الحصار على المعتقلين السياسيين الصحراويين.

وبموازاة هذه التطورات المتسارعة في المغرب، شهدت الساحة الفرنسية مشهداً احتجاجياً موازياً يكشف عن الوجه القمعي للنظام المغربي، لكن هذه المرة في سياق القضية الصحراوية، وضمن تحركات متزامنة تمتد من الأراضي المحتلة بالصحراء الغربية إلى قلب أوروبا. فقد ندد مسؤول الجاليات الصحراوية بفرنسا، سيد محمد أحمد، بالاعتداءات المتكررة التي تعرضت لها « مسيرة الحرية »، وهي قافلة سلمية انطلقت من مدينة « إيفري سور سين » الفرنسية يوم 30 مارس الماضي، بقيادة الناشطة الحقوقية الفرنسية كلود مونجان، زوجة المعتقل السياسي الصحراوي النعمة أسفاري، مطالبة بالإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين الصحراويين في سجون الاحتلال المغربي.

ووفق شهادات متطابقة، كشفت هذه المسيرة عن إصرار النظام المغربي على تصدير قمعته إلى الخارج، حيث أقدمت عناصر محسوبة على الجالية المغربية، بتوجيه مباشر من أجهزة الاستخبارات المغربية، على تنفيذ اعتداءات متكررة ضد المشاركين في المسيرة، في محاولة فاشلة لكسر عزيمة المناضلين الصحراويين والمتضامنين الفرنسيين والدوليين. وقد اعتبر سيد محمد أحمد أن هذه الاعتداءات تمثل إفلاشاً أخلاقياً ومحاولة يائسة للنظام المغربي وأدواته في المهجر لطمس صوت الحق والمطالب العادلة للشعب الصحراوي.

وفي الوقت ذاته، لم تتوقف آلة القمع الصحراوية عند الحدود الفرنسية، بل امتدت إلى الداخل الصحراوي المحتل. حيث كشف مدير مكتب تنسيق شؤون الأرض المحتلة بكناري، عبد الله اسويلم، أن أجهزة الاستخبارات المغربية وقواتها القمعية أقدمت على فرض حصار بوليسي مشدد على منازل عائلات الأسرى المدنيين الصحراويين ضمن مجموعة « أكديم إزيك » بمدينة العيون المحتلة. هذا الحصار يتزامن مع انطلاق حملة وطنية ودولية، دعا إليها الرئيس الصحراوي والأمين العام لجمعية البوليساريو، إبراهيم غالي، للمطالبة بالإفراج الفوري عن كافة الأسرى المدنيين

هل تبدأ الحرب الدينية من بوابة القدس؟

مزامير الحرب تُعزف في ساحات الأقصى..

موسى بن عبد الله



في ذروة الأعياد اليهودية، يتعرض المسجد الأقصى المبارك لاعتداءات غير مسبوبة، ضمن حملة منظمة يقودها الاحتلال الصهيوني تهدف إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني للمكان المقدس. فمنع الفلسطينيين من الصلاة، واقتحام المستوطنين لساحاته برفقة جنود الاحتلال، وتحويل المسجد إلى ساحة لطقوس تلمودية استغزازية، لم يعد مشهداً استثنائياً بل سياسة ممنهجة تُنفذ بغطاء رسمي، في تحدٍ سافر لكل القوانين الدولية. هذه الانتهاكات المتصاعدة في القدس، تتكامل مع ما يحدث في الضفة الغربية من اقتحامات يومية واعتقالات تعسفية، وحصار خانق لمدن ومخيمات بأكملها، وسط صمت دولي يثير التساؤلات. أما في قطاع غزة، فتستمر الاعتداءات الجوية والتوغلات البرية، بينما تقف المقاومة الفلسطينية في حالة استنفار دائم، وترد بعمليات نوعية تؤكد أن المعركة لم تعد محصورة جغرافياً محددة، بل باتت مفتوحة على كل الاحتمالات.

منذ بداية ما يسمى «الأعياد اليهودية»، تشهد مدينة القدس تصعيداً أمنياً غير مسبوق، حيث تتحول إلى كتلة عسكرية تحت حماية قوات الاحتلال الصهيوني. وتستمر هذه القوات في منع الفلسطينيين من دخول المسجد الأقصى المبارك، بينما تتيح للمستوطنين المتطرفين حرية اقتحامه، مما يثير القلق من انفجار مواجهة دينية يمكن أن تكون لها تداعيات واسعة النطاق.

في هذا السياق، يحذر المسؤولون الفلسطينيون من أن التصعيد الذي تشهده القدس، بالتزامن مع الأعياد اليهودية، قد يؤدي إلى توتر إضافي قد يتفاقم ليشمل مختلف أنحاء المنطقة. يضاف إلى ذلك أن هذه الإجراءات الاحتلالية تهدد بتغيير الوضع التاريخي والديني القائم في المسجد الأقصى، وتعكس محاولات متجددة لغرض أمر واقع يهدف إلى تهويد المدينة المقدسة.

في الأيام الأخيرة، وتحديداً منذ بداية عيد الفصح الذي يمتد حتى العشرين من أبريل الجاري، شهدت القدس تصعيداً غير مسبوق من قوات الاحتلال ومستوطنيه، حيث فرضت سلطات الاحتلال حصاراً متندداً على البلدة القديمة، ومنعت الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد الأقصى لأداء الصلاة، بينما سمحت لمجموعات من المستوطنين المتطرفين بالقيام بشعائهم داخل ساحاته، وهو ما وصفه حاتم عبد القادر، الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، بمحاولة لتغيير الواقع القانوني والتاريخي للدين الإسلامي في المسجد الأقصى، بدعم كامل من «جيش» الاحتلال.

وأشار عبد القادر إلى أن هذا التصعيد يأتي في وقت حساس، حيث تتكثف محاولات الاحتلال لتغيير الوضع القائم في المدينة المقدسة في محاولة لإرغام الفلسطينيين على قبول الأمر الواقع. وأضاف عبد القادر في تصريحاته لوكالة الأنباء الجزائرية أن الاحتلال الصهيوني حول مدينة القدس إلى «كتلة عسكرية» تقص بالجنود وقوات الشرطة، الذين يفرسون طوقاً أمنياً مشدداً على البلدة القديمة ويمنعون المصلين الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد الأقصى. وفي المقابل، تسمح قوات الاحتلال بدخول مجموعات كبيرة من المستوطنين المتطرفين إلى المسجد، حيث يفرضون طقوسهم الدينية الاستغزازية بحماية القوات الصهيونية.

الاحتلال يُحكم الطوق وينذر بانفجار ديني وشيك

وفي سياق آخر، تصاعدت الاعتقالات الجماعية في القدس، حيث أقدم الاحتلال على دهم عشرات المنازل منذ بداية شهر أبريل، في إطار سعيه المستمر لتغيير الطابع الديني والتاريخي للمدينة المقدسة. ووفقاً لحسن خاطر، مدير مركز القدس الدولي، فإن القدس محاصرة بأسوار أمنية غير مسبوبة، تشمل جداراً عازلاً يقسم المدينة من ثلاثة جوانب ويمنع الفلسطينيين من دخولها. هذه الإجراءات العزلية تشدد بشكل خاص خلال ما يسمى بالأعياد اليهودية، حيث يُمنع حتى الفلسطينيين الحاصلون على تصاريح من دخول المدينة في تلك الفترات، مما يعكس سياسة الاحتلال الممنهجة لعزل القدس عن الشعب الفلسطيني وطمس هويتها.

وفي الوقت نفسه، تواصل قوات الاحتلال تصعيد انتهاكاتها في الضفة الغربية، حيث تقوم بحملات اقتحام يومية على العديد من المدن والمخيمات الفلسطينية، إضافة إلى الاعتقالات التعسفية والاعتداءات على المواطنين الفلسطينيين. في مستشفى جنين، على سبيل المثال، قامت القوات الصهيونية باقتحام المستشفى واعتقال أحد الأطفال الفلسطينيين. هذا التصعيد العسكري يعكس استمرارية سياسة الاحتلال في ممارسة العنف الممنهج بحق الفلسطينيين، والذي يشمل اعتقالات واسعة النطاق تستهدف حتى الجرحى والمعتقلين السابقين.

وفي مدينة القدس، التي شهدت على مدار الأيام الماضية احتشاداً غير مسبوق لآلاف الجنود ورجال الأمن الصهيونيين في شوارع المدينة وأزقتها، وصف أحد المتواجدين بالقرب من المسجد الأقصى الوضع بأنه «مشحون بشكل كبير وخطير»، مع تحذيرات من تصعيد قد يقضي على اندلاع صراع

ديني شامل. هذا الجو المشحون يتزامن مع تصاعد اقتحامات المستوطنين لساحات المسجد الأقصى، حيث دخل أكثر من 20 فوجاً من المستوطنين إلى المسجد في خطوة استغزازية، مما يزيد من القلق من اندلاع مواجهات دموية.

ومن جانب آخر، حذرت رتيبة التنشئة، عضو هيئة العمل الوطني في القدس، من تصاعد الوضع الأمني في الأيام المقبلة، مشيرة إلى أن يوم الخميس المقبل سيشهد ما يسمى بـ«يوم الاحتجاج الكبير»، الذي يعتزم فيه المستوطنون تنفيذ اقتحام جماعي للمسجد الأقصى، في خطوة قد تثير المزيد من التوترات في المنطقة. وقالت التنشئة إنه في هذا السياق، تسعى قوات الاحتلال والمستوطنون إلى تنفيذ صلات تلمودية في ساحات الأقصى، بالإضافة إلى النخ في الأبواق بشكل استغزازي، ما يزيد من مخاطر اندلاع حرب دينية قد تمتد إلى أنحاء أخرى.

وفي مواجهة هذه الهجمات المستمرة، يواصل المقدسيون تصديهم لمحاولات الاحتلال والمستوطنين، حيث يتخذون من مراقبة تحركات المستوطنين ومنعهم من إدخال القرابين الحيوانية إلى المسجد الأقصى وسيلة للدفاع عن مقدساتهم، كما يؤكدون على ضرورة الحفاظ على الوضع القائم في المسجد الأقصى الذي يمثل أقدم مقدساتهم. وعلى الرغم من كل هذه الانتهاكات، يبقى الفلسطينيون في القدس ثابتين في تصديهم لهذه الاعتداءات. ومن خلال تكاتفهم المستمر والوقوف صفاً واحداً ضد الاحتلال، يثبتون للعالم أجمع أن قضية القدس والمقدسات الإسلامية هي قضية حياة ووجود، وأنهم لن يسمحوا للاحتلال بتغيير هويتها مهما كانت المحاولات.

في غزة، تتواصل الاشتباكات بين قوات الاحتلال والمقاومة الفلسطينية، حيث تمكنت سرايا القدس، الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي، من قنص جندي صهيوني في حي الشجاعية، الذي يشهد توغلاً برياً من قبل الاحتلال. هذه العملية تبرز قدرة المقاومة على التصدي للاحتلال، حيث تُظهر الفيديوها عملية القنص التي أسفرت عن إصابة الجندي الصهيوني وسقوطه، مما يعكس تزايد قدرة الفصائل الفلسطينية على الرد على العدوان الصهيوني.

يأتي هذا في وقت تواصل فيه فصائل المقاومة تنفيذ عمليات نوعية ضد القوات الصهيونية، مثل تفجير العوالت الناسفة في الدبابات الصهيونية وتفخيخ المنازل. وقد زادت هذه العمليات بشكل كبير مع شروع الاحتلال في توغلات برية داخل مناطق سكنية في القطاع، ما يثير مخاوف من تدهور الوضع الإنساني في القطاع.

التأثير والتوقعات المستقبلية

إن ما يحدث في فلسطين اليوم يعكس تصعيداً غير مسبوق في جميع الجبهات، سواء في القدس، الضفة الغربية أو غزة. وتؤكد التقارير الفلسطينية أن الاحتلال يواصل سياساته العدوانية لغرض واقع جديد على الأرض عبر تهويد القدس واعتقالات تعسفية في الضفة الغربية، بينما تصاعد المقاومة الفلسطينية عبر عمليات قنص وتفجير في غزة.

من المتوقع أن تزداد التوترات بشكل أكبر، خاصة مع اقتراب ما يُسمى بهـ«يوم الافتتاح الكبير» في المسجد الأقصى، وكذلك مع استمرار عمليات التوغل والاعتقال في الضفة الغربية. ويوقع الوضع على الأرض في فلسطين نحو تصعيد محتمل قد يطال المنطقة بأسرها، خاصة في ظل التحركات الصهيونية المتواصلة ضد الفلسطينيين والمقدسات. في المقابل، تواصل المقاومة الفلسطينية العمل على التصدي لهذه الاعتداءات، ما يبقى الوضع مفتوحاً على العديد من السيناريوهات التي قد تؤثر بشكل كبير في مستقبل الصراع الفلسطيني الصهيوني.

بأضخم سفينة دربية..

كوريا الشمالية تكسر معادلات التوازن البحري

مها عزالدين



بينما يواجه العالم أزمات متلاحقة ونزاعات ممتدة من سهول أوكرانيا المشتعلة إلى منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وبينما تتنافس القوى الكبرى على النفوذ والموارد، ساعية إلى إعادة رسم حدود القوة السياسية والاقتصادية والجيوسياسية، تسير كوريا الشمالية في مسار مغاير، أكثر هدوءاً لكنه لا يقل تهديداً. فبعداً عن ضجيج التصريحات والمؤتمرات الدولية، تبنى بيونغ يانغ مشروعاً عسكرياً بحرياً بالغ الحساسية، قد يعيد خلط الأوراق ويُعيد تشكيل معادلات الأمن البحري في شرق آسيا. مشروعٌ يفوق خطورته حدود المياه الإقليمية ليؤثر على الأمن الإقليمي والدولي في لحظة تاريخية حاسمة من التنافس المحموم بين واشنطن وبكين وموسكو.

ففي خطوة قد تقلب موازين القوى البحرية رأساً على عقب، كشفت صور حديثة التقطتها أقمار صناعية تجارية عن مشروع عسكري ضخم يجري العمل عليه في كوريا الشمالية. ووفقاً لما أوردته شبكة «سي إن إن»، فإن تلك الصور أظهرت ما يُعتقد أنه أكبر سفينة حربية تبنها بيونغ يانغ في تاريخها العسكري. هذه السفينة، التي وُصفت بأنها قد تكون أكبر قطع الأسطول الحربي الكوري الشمالي تطوراً، تثير مخاوف متزايدة من تداعيات استراتيجية خطيرة إذا ما جُهرت بأنظمة تسليح متقدمة، أبرزها الصواريخ الباليستية فُرط الصوتية التي تزعم بيونغ يانغ أنها اختبرتها بنجاح في يناير الماضي.

وتُظهر الصور، التي التقطتها شركتا «ماكسار للتقنيات» و«بلانيت لابز» للأقمار الصناعية في السادس من أبريل الجاري، السفينة الضخمة وهي قيد الإنشاء داخل حوض بناء السفن في مدينة نامبو الواقعة على الساحل الغربي للبلاد، على بعد نحو 60 كيلومتراً جنوب غرب العاصمة بيونغ يانغ. ووفقاً لخبراء عسكريين ومحللين في شؤون التسليح البحري، فإن حجم السفينة الظاهر في الصور يفوق بمرتين على الأقل أي قطعة بحرية أخرى موجودة حالياً ضمن الأسطول الكوري الشمالي.

تشير التحليلات الأولية إلى أن هذه القطعة البحرية ليست مجرد مدمرة أو فرقاطة اعتيادية، بل سفينة صواريخ موجهة متطورة، صُممت لحمل صواريخ في أنابيب إطلاق عمودية، ما يسمح لها باستهداف مواقع برية وبحرية بعيدة المدى. ووفقاً لما أوردته تحليل مشترك أعدته الخبيران جوزيف بيرموديز وجينيفر جون، من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، فإن طول هذه السفينة يبلغ نحو 140 متراً، ما يجعلها أضخم سفينة حربية تصنعها كوريا الشمالية على الإطلاق.

ومن أجل وضع هذه السفينة في سياقها البحري الدولي، قدمت «سي إن إن» مقارنة بأبرز السفن الحربية التي تمتلكها الولايات المتحدة، حيث يبلغ طول مدمرات البحرية الأمريكية من فئة «أرلي بيرك» نحو 153 متراً، فيما تصل مدمرات فئة «كونستيليشن»، التي لا تزال قيد البناء، إلى حوالي 151 متراً. ما يشير إلى أن كوريا الشمالية باتت تقرب، لأول مرة، من دخول نادي القوى البحرية ذات القاطع الكبيرة المتطورة.

وتأتي هذه التطورات في إطار سياسة عسكرية طموحة يتبناها الزعيم الكوري الشمالي كيم جونج أون، الذي يسعى منذ سنوات إلى تحديث شامل لقوات بلاده المسلحة. فقد طورت بيونغ يانغ خلال العقد الأخير ترسانة من الأسلحة الجديدة، تضمنت صواريخ باليستية عابرة للقارات قادرة على الوصول إلى العمق الأمريكي، إضافة إلى برنامج طائرات مسيرة وصواريخ بحر-بحر وبحر-بر.

وللتذكير، كانت كوريا الشمالية قد أعلنت على لسان «كيم يو جونج» شقيقه الزعيم - أن بيونغ يانغ لن تتخلى عن برنامجها النووي. وسخرت كيم من

على بيونغ يانغ، خاصة فيما يتعلق بالحصول على تقنيات تسليح متطورة. الأدميرال الكوري الجنوبي كيم دو كيم أشار صراحة إلى أن موسكو قد تكون هي الجهة التي تزود كوريا الشمالية بالتكنولوجيا المتقدمة اللازمة لتطوير أنظمة صواريخ متطورة لفرقاطتها الجديدة.

وفي هذا السياق، أثار النائب الكوري الجنوبي كيم يونغ كي، عضو لجنة الاستخبارات في الجمعية الوطنية، تساؤلات بشأن قدرة كوريا الشمالية التقنية والمالية على بناء وتشغيل قطعة حربية بهذا الحجم. وأوضح أن امتلاك سفينة من هذا الطراز يتطلب بنيت تحتية صناعية وبحرية معقدة، فضلاً عن ميزانيات ضخمة لتشغيلها، تتجاوز مجرد بنائها إلى توفير كوادر متخصصة ومعدات وأسلحة وأنظمة صيانة وأطباء من الوجود، ما يشكل تحدياً اقتصادياً صعباً لدولة تعاني أصلاً من حصار اقتصادي طويل الأمد.

مع ذلك، يرى مراقبون أن التقدم السريع الذي أحرزته بيونغ يانغ في برامجها الصاروخية خلال السنوات الأخيرة، رغم العقوبات، يوحي بقدرتها على تجاوز الحواجز التقنية، خصوصاً مع الدعم الروسي المتنامي منذ توقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي والدفاع المشترك بين البلدين. فهذه الاتفاقية، التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2024، نصّت صراحة على تعزيز التعاون الدفاعي الثنائي في مجالات التكنولوجيا العسكرية والمناورات المشتركة، ضمن مسعى لبناء نظام أممي إقليمي غير قابل للتجزئة في

الولايات المتحدة وحلفائها الذين يروجون لفكرة نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية، ووصفت ذلك بأنه «أحلام يقظة»، مؤكدة أن بيونغ يانغ عازمة على الحفاظ على قدراتها النووية.

جاء تصريح «كيم يو جونج»، وهي من أبرز المسؤولين في السياسة الخارجية لكوريا الشمالية، ردّاً على اجتماع ضم كبار الدبلوماسيين من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان، حيث شددوا على التزامهم بالضغط من أجل نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية. وأوضحت كيم أن أهداف كوريا الشمالية في توسيع برنامجها النووي مدرجة في دستور البلاد، مشيرة إلى أن أي محادثات خارجية بشأن نزع السلاح النووي تشكل «أشد الأعمال عدائية» وإنكاراً لسيادة كوريا الشمالية.

وفي تصريحات نشرتها وسائل الإعلام الحكومية، قالت: «إذا استمرت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالضغط من أجل نزع السلاح النووي، فإن ذلك سيعطي كوريا الشمالية مبرراً لا محدوداً لتطوير أقوى قوة نووية دفاعاً عن النفس». وأضافت: «لا يمكن لأي قوة مادية أو حيلة خادعة تغيير وضع كوريا الشمالية النووي».

ووسط هذه التحركات والتصريحات النارية، يفترض محللون عسكريون أن العلاقات المتزايدة الدفء بين كوريا الشمالية وروسيا لعبت دوراً مهماً في تجاوز العقوبات الدولية المفروضة

شمال شرق آسيا والمحيط الهادئ.

وبحسب المراقبين، فإن احتمال تزويد السفينة الكورية الشمالية الجديدة بصواريخ فُرط صوتية - التي تتسم بسرعتها الفائقة وقدرتها الكبيرة على المناورة، مما يجعل من الصعب على أنظمة الدفاع الصاروخي الحالية اعتراضها - قد يشكل بالفعل نقطة تحول خطيرة في ميزان القوى بمنطقة شرق آسيا. هذا السيناريو دفع الأدميرال كيم دو كيم إلى التحذير من أن هذه الخطوة قد «تغير بشكل جذري قواعد اللعبة العسكرية والأمنية في المنطقة».

وفي ظل هذه المعطيات، تبرز تساؤلات جوهريّة وملحة حول ما إذا كان العالم على أعقاب ولادة محور بحري جديد بين موسكو وبيونغ يانغ، مما يعيد صياغة معادلات الردع التقليدية في المنطقة. كما تثار تساؤلات حول تأثير هذا التكتل الجديد على أمن اليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك على القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في المحيط الهادئ؛ هل يمكن أن يشعل ذلك سباق تسلح بحري جديد في واحدة من أكثر المناطق توتراً في العالم؟

في ظل الغموض الذي يكتنف هذا المشروع، ومع تزايد مؤشرات تسارع التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية، يبدو أن المنطقة تتجه نحو مرحلة شديدة الحساسية، قد تؤدي إلى تعزيز توازن ردع هش أو قد تفضي إلى تصعيد حاد في سباق التسلح البحري في شرق آسيا.

بين التبعية لأمريكا والحقد على روسيا.. أوروبا تختنق!

حميد سعدون



في خضم تصاعد التوترات الدولية، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه عالقًا بين مطرقة التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة وسندان العداء المتفاقم مع روسيا، في مشهد يعكس حجم التحديات التي تواجهها بروكسل. فقد باتت السياسة الأوروبية أسيرة خطاب سياسي مشحون بالكرهية، مما يعيق قدرتها على تبني رؤية واقعية ومتزنة لمصالحها الجيوسياسية.

ففي الوقت الذي تتزايد فيه المؤشرات على تحوّل واشنطن إلى طرف يستغلّ هشاشة الاتحاد الأوروبي لفرض إرادته في قضايا الطاقة والاقتصاد، تصرّ مؤسسات الاتحاد على تصعيد العداء ضد روسيا، متجاهلة أن هذا العداء يصبّ في مصلحة واشنطن وحدها، ويتترك دول أوروبا في مهبط أزمات اقتصادية وأمنية متوالية.

أحدث فصول هذا الانغماس الأعمى في كراهية موسكو، تمثّل في قرار الاتحاد الأوروبي منع الدول المرشحة لعضويته من المشاركة في احتفالات التاسع من ماي بموسكو، التي تُخلّد الذكرى الثمانين للانتصار على النازية، حيث صرّحت رئيسة الدبلوماسية الأوروبية كايا كالاس، أن الاتحاد أبلغ هذه الدول أنه «لا يرحب بمشاركتها»، مشددة على أن الموقف الأوروبي موحد في رفض الحضور في هذه الفعاليات.

هذا الموقف يعكس، في جوهره، إصرار الاتحاد الأوروبي على التعامل مع روسيا وفق اعتبارات سياسية ضيقة، متناسيا أن هذا الانتصار كان ثمرة تحالف عالمي لإنقاذ الإنسانية من النازية، وأن طمس الذاكرة المشتركة هو انحراف سياسي خطير يمهّد لتأجيج الصراعات، لا لحلّها.

عقوبات متتالية.. سياسة عقيمة تعود بالضرر على أوروبا

في السياق ذاته، أعلنت كايا كالاس عن إعداد حزمة سابعة عشرة من العقوبات ضد روسيا، في وقت تعاني فيه الاقتصادات الأوروبية من تداعيات العقوبات السابقة. ورغم أن روسيا أثبتت قدرة لافتة على الصمود، بتحقيق نمو اقتصادي بلغ 4.1% في 2024 وبلوغ الناتج المحلي 200 تريليون روبل، لا تزال بروكسل تلوح بمزيد من التقيود.

المفارقة أن تقارير غربية اعترفت مرارًا بفشل هذه العقوبات في تحقيق أهدافها، بل وأضرّت بالشركات الأوروبية والمستهلكين بدرجة تفوق تأثيرها على موسكو. ومع ذلك، تواصل العواصم الأوروبية السير في هذا النهج الانتحاري، في الوقت الذي تتزايد فيه حاجة أوروبا لتأمين احتياجاتها من الطاقة وسط تقلبات السوق العالمية.

معضلة الغاز.. كيف تحوّلت أزمة الطاقة الأوروبية إلى ورقة ابتزاز أمريكي مكشوف

في ظل التحولات الجيوسياسية العميقة التي تعصف بالعالم منذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، تبرز قضية أمن الطاقة كواحدة من أعقد المعضلات التي تواجهها أوروبا اليوم. فالقارة العجوز، التي اعتادت لعقود على الاعتماد على الغاز الروسي بأسعاره التنافسية وموثوقيته العالية، تجد نفسها اليوم رهينة لابتزاز مزدوج: من جهة الولايات المتحدة التي تحاول استثمار حاجة الأوروبيين للطاقة كورقة ضغط في ملفات تجارية وسياسية، ومن جهة أخرى تداعيات العقوبات المفروضة على موسكو والتي انعكست سلبًا على الاقتصاد الأوروبي.

في هذا السياق، كشفت وكالة رويترز في تقرير حديث أن أوروبا تواجه أزمة متفاقمة في أمن الطاقة، خصوصًا مع استغلال واشنطن حاجة

«غازبروم» في أعقاب الأزمة الأوكرانية. مع ذلك، تبدو بعض الحكومات الأوروبية على استعداد للتفاوض، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الطاقة وتراجع الإنتاج الصناعي.

واشنطن تستغل الحرب الأوكرانية لتعزيز هيمنتها

في المقابل، استغلت الولايات المتحدة الحرب الأوكرانية لتعزيز نفوذها داخل الاتحاد الأوروبي. فمن جهة، تواصل واشنطن الضغط على الأوروبيين لمواصلة دعم كييف بالسلح والمال، ومن جهة أخرى تستغل حاجة القارة للغاز الطبيعي المسال لتأمين مكاسب اقتصادية وجيوسياسية. وكشفت تقارير إعلامية عن دعوات أوكرانية متكررة لدول الاتحاد للاستثمار في أنظمة الدفاع الجوي وتوفير صواريخ وذخائر متقدمة. كما أعلنت كيف عن مشروع لإنتاج منظومة دفاع جوي محلية مشابهة لمنظومة «باتريوت» الأمريكية.

في المقابل، أكدت موسكو أن استمرار تدفق السلاح الغربي إلى أوكرانيا سيعقد فرص الحلول السلمية، مشيرة إلى أن الغرب بات شريكًا مباشرًا في الحرب، سواء من خلال إرسال الأسلحة أو تدريب القوات الأوكرانية. ويرى مراقبون أن هذا النهج يهدد بتأجيج الحرب وتعميق الانقسام الجيوسياسي في أوروبا.

أوروبا ضحية كراهيتها لروسيا

في المحصلة، يتضح أن الاتحاد الأوروبي اختار الفئق أكثر في مستنقع العداء لروسيا، متجاهلاً حقيقة أن الولايات المتحدة تستثمر في هذا العداء لتوسيع نفوذها على القرار الأوروبي، واستنزاف الاقتصادات الأوروبية المتعثرة. وبينما تغلق بروكسل أبواب التعاون مع موسكو في ملفات الطاقة والأمن، تفتح في المقابل أبوابها أمام ابتزازات أمريكية متزايدة، ستكون فاتورتها باهظة على الصناعة والمستهلك العادي في أوروبا. لقد آن للأوروبيين أن يتحرروا من عقدة العداء التاريخي، وأن يدركوا أن روسيا -بحكم الجغرافيا والمصالح المشتركة- ليست عدوًا حتميًا، بل شريكًا استراتيجيًا محتملًا، قادرًا على المساهمة في استقرار القارة، إن وُجدت إرادة سياسية لتغليب الواقعية على الأوهام الأيديولوجية.

أن نحو نصف الألمان باتوا يؤيدون استئناف استيراد الغاز الروسي، في مؤشر واضح على حجم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تعصف بالشوارع الأوروبية. وأكد كلاوس باور، المدير العام لشركة البتروكيماويات «لويبا هارزي»، أن القارة بحاجة ماسة إلى طاقة رخيصة ومستقرة «بغض النظر عن مصدرها»، محذّرًا من أن استمرار الوضع الراهن قد يهدد استقرار البنى الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية.

حرب الرسوم الجمركية تغاقم أزمة الطاقة

في موازاة ذلك، ترى تاتيانا ميتروفا، الباحثة بمركز سياسة الطاقة العالمية في جامعة كولومبيا، أن حرب الرسوم الجمركية بين واشنطن وعدد من القوى الاقتصادية الكبرى ساهمت في تعميق مخاوف أوروبا من الارتهاق الكامل للغاز الأمريكي. وأوضحت أن الغاز الطبيعي المسال الأمريكي، الذي كان يُعتبر سابقًا سلعة محايدة في سوق الطاقة العالمي، بات يستخدم تدريجيًا كأداة جيوسياسية لفرض شروط واشنطن على حلفائها الأوروبيين.

كما حذّر آرني لومان راسموسن، كبير المحللين في «غلوبال ريسك مانجمنت»، من أن تصعيد الحرب التجارية قد يدفع الولايات المتحدة إلى تقليص صادراتها من الغاز المسال، ما يعمّق أزمة الإمدادات الأوروبية. وفي السياق ذاته، نقلت الوكالة عن دبلوماسي أوروبي رفيع، فضل عدم الكشف عن هويته، تحذيره من أن استخدام واشنطن لورقة الغاز أصبح خيارًا مرجحًا في ضوء التطورات الجيوسياسية الراهنة.

الاتحاد الأوروبي في مأزق استراتيجي

رغم أن الاتحاد الأوروبي كان قد وضع في عام 2022 هدفًا غير ملزم لإنهاء واردات الغاز الروسي بحلول عام 2027، إلا أن بروكسل أرجأت مرتين حتى الآن الإعلان عن خطة تنفيذية واضحة لتحقيق هذا الهدف. ويرى خبراء أن السبب يعود لعدم قدرة القارة على تعويض الغاز الروسي بمصادر بديلة مستقرة وأسعار تنافسية.

وأشارت رويترز إلى أن استئناف الإمدادات الروسية يواجه عقبات قانونية معقدة، بعد أن رفعت عدة شركات أوروبية دعاوى قضائية ضد

القارة العجوز للغاز الطبيعي المسال، وتحويل هذه المادة الاستراتيجية إلى أداة مساومة في مفاوضات التجارة والسياسة. وذكرت الوكالة أن عددًا متزايدًا من الشركات الأوروبية باتت تبدي استعدادًا لاستئناف شراء الغاز من شركة «غازبروم» الروسية، في محاولة لخفض التكاليف وإنقاذ قطاعات صناعية مهددة بالإفلاس والانكماش.

شركات أوروبية كبرى تفتح قنوات الاتصال مع «غازبروم»

فقد أكد ديبدي هولو، نائب رئيس شركة «إنجي» الفرنسية، أن روسيا ما تزال قادرة على تلبية ربع احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز، رغم العقوبات والأزمة الدبلوماسية المستمرة. وأوضح أن شركته تدرس بشكل جدي استئناف شراء الغاز الروسي بمعدلات قد تصل إلى 70 مليار متر مكعب سنويًا، في خطوة تعكس حجم الضغوط التي تواجهها الصناعات الأوروبية.

من جانبه، حذّر باتريك بويانيه، رئيس شركة «توتال إنرغيز» الفرنسية، من المخاطر المترتبة على الاعتماد المفرط على الغاز الطبيعي الأمريكي، مؤكّدًا أن مستقبل أمن الطاقة في أوروبا يستدعي تنويع مسارات الإمداد، وعدم الارتهاق لمسار واحد أو اثنين يتحكمان بمصير القارة.

حتى ألمانيا، التي كانت من أشد الداعمين لسياسة فك الارتباط الطاقوي مع موسكو، بدأت تدرس إمكانية استئناف الإمدادات الروسية. وذكرت رويترز أن خط أنابيب «السيال الشمالي» كان يوفر في السابق جزءًا كبيرًا من احتياجات ألمانيا من «الوقود الأزرق»، وأن عودة تشغيل الأنابيب قد تساهم في خفض الأسعار وإنقاذ صناعات استراتيجية مهددة. وحذّر كريستوف غونتر، المدير الإداري لشركة «إنفرالونا»، من أن استمرار الأزمة سيؤدّل الصناعة الكيميائية الألمانية في دوامة ركود طويلة الأمد، مبيّنًا أن القطاع شهد خمس فصول متتالية من تقليص الوظائف، وهي سابقة لم تحدث منذ عقود.

الرأي العام الألماني يميل لاستئناف الإمدادات الروسية

استطلاع للرأي أجراه معهد فورسا أظهر



«أفريل.. شهر العلم» في الجزائر..

العلامة «عبد الحميد بن باديس» في تونس

■ الجزء الثاني



محمد ياسين رحمة

كانت علاقة الشيخ العلامة «عبد الحميد بن باديس» وطيدة وعميقة مع تونس منذ مرحلة طلبه للعلم في جامع الزيتونة التي امتدت من عام 1908 إلى عام 1912، حيث قضى ثلاث سنوات طالباً للعلم، وسنة أخرى مُدرّساً له. وقد استطاع الشيخ بفضل نبوغه وتفوّقه «اختصار مراحل الدراسة التي تستلزم قضاء الطالب سبع سنوات حسب البرامج المُقرّرة إلى ثلاث سنوات فقط». وقد حصل الشيخ «في نهاية السنة الدراسية (1910 - 1911) على شهادة التّطويع»، وواصل مسيرته التعليمية فنال بعدها شهادة العالمية من الأزهر الشريف في مصر.

الاجتماعي في الإسلام» و«شرح ديواني بشار والتابعة الديباني». على أن إعجابه القديم بشيخه «الطاهر بن عاشور» لم يحجب عنه رؤية مناقشته، والتصدي لرائه، عندما أستوجب الأمر ذلك، موضّحاً بهذا الصدد وجوب التفريق بين الانصياع للعاطفة والدفاع عن الحق، قائلاً عن نفسه: «إنني امرؤ جُبلت على حب شيوخي وأساتذتي، وعلى احترامهم إلى حد بعيد، وخصوصاً بعضهم، وأستاذي هذا من ذلك الخصوص. ولكن ماذا أصنع إذا ابتليت بهم في ميدان الدفاع عن الحق ونصرته؟».

وهو لا ينسى حتى في موقف نصرته الحق والدفاع عنه، وإعلان الخصومة في وجه أستاذه، أن يُقرّ بما له من الفضل عليه، وبعدد مآثره، ويعظّم صورته القديمة التي ظلّت على ما هي عليه، قبل أن تُدخلها الصور الجديدة التي نقلتها الصحافة عنه: «وإن أنس فلا أنسى دروساً قرأتها من ديوان الحماسة على الأستاذ بن عاشور، وكانت أول ما قرأت عليه، فقد حَبَّبني في الأدب والتفقه في كلام العرب، وثبّت في روجاً جديدة في فهم المنظوم والمنثور، وأحيت فيّ الشعور بحب العروبة، والاعتزاز بها كما اعتز بالإسلام».

وحفاظاً على روعة تلك الصور القديمة، وغيره عليها، نجد «ابن باديس» يجاهر بمشاعر الحزن لما نقلت جريدة «الزهرة» ما ساءه من كلام أستاذه، ولما بلغه عن طريق تلاميذه أنه أصبح يميل إلى الطّرق اللغظية، شأنه شأن الأساتذة التقليديين الذين حذّره شيخه القديم من اتباع طرائقهم العقيمة.

الجزائريين بتونس (1982)، الأدب الجزائري في تونس (1991)، رحلات جزائرية (2001)، الأدب الجزائري المعاصر (2005). إضافة إلى دراسات كثيرة منها: الثورة الجزائرية من خلال بعض المسرحيات (أعدت نشرها سابقاً جريدة «الأيام نيوز»)، الطلبة الجزائريون بتونس، الوعي القومي والديني عند الشعراء الجزائريين، المؤرخ الجزائري مبارك الميلي في الصحافة التونسية.. وهذه الدراسة التي نشرها بمجلة «الفكر» التونسية في ديسمبر 1980، تحت عنوان «العلامة عبد الحميد بن باديس في تونس»، وتعيد جريدة «الأيام نيوز» نشرها في سياق «أفريل.. شهر العلم» في الجزائر. وترك القارئ مع دراسة الدكتور «محمد الصالح الجابري»..

ابن باديس وأستاذه الطاهر بن عاشور

كان الشيخ «عبد الحميد بن باديس» يحتفظ إلى حدّ سنة 1936 بذكرى عطرة للشيخ «محمد الطاهر بن عاشور» بأساليبه وطريقة تدريسه، ونظرة للأدب واللغة العربية، وذلك قبل أن يتحول الشيخ «ابن عاشور» في نظره إلى موظف في الإدارة التونسية «يقاوم السنة ويزيد البدعة، ويغري السلطة بالمسلمين». (محمد الطاهر بن عاشور «1879 - 1973» ولد بالعاصمة التونسية وتوفي بها، من كبار علماء الزيتونة، تلمذ عليه الكثيرون، وكانت له مشاركة ببناء في تطوير مناهج التعليم الزيتوني وإصلاحها، وتقلّد عدّة وظائف علمية وإدارية من أشهر مؤلفاته: تفسيره «التحرير والتتوير» ومقدمة شرح الحماسة للمرزوقي و«أليس الصبح بقريب» و«أصول النظام

أقام العلامة «عبد الحميد بن باديس» علاقات قويّة مع علماء ومشايخ في تونس، استثمرها فيما بعد بإرسال بعثات الطلبة الجزائريين إلى جامع الزيتونة. كما أقام علاقات مع الصحف والمجلات التونسية... ولم تنقطع صلات الشيخ مع تونس بعد عودته إلى الجزائر، بل زارها مرّات عديدة وفي مناسبات مختلفة، وفي كل مرة كان يُلقى الخطابات والمحاضرات ويقوم بنشاطات متنوّعة..

في زيارته إلى تونس، خلال عام 1936، كتبت مجلة «الأفكار» التونسية تُعرّف بالشيخ «ابن باديس»، فقالت: «الكلام عن الشيخ ابن باديس لا تسعه هذه المجلة ولا سفر كبير، وإذا تحدّث عنه مُسامراً فلا يملّه السامعون ولو امتد بهم السمر أياماً وأسابيع. إن شخصية ابن باديس فذة في جميع النواحي، فإذا سمعته يخطب اعتقدت أنك أمام أشهر خطباء العالم، وإذا تحدّثت إليه في مسألة تاريخية حُيِّل إليك أن الرجل لا يعرف إلا التاريخ أو هو اختصاصي فيه. فإذا دار بينكما الحديث عن المسائل الإسلامية تجزم بأنه وحيد هذا العصر. ومع ذلك فمظهر هذا الرجل العادي لا يُلفت النظر، ولا يُخبر عن مخبره شأن المصلحين حقاً».

من أبرز الكُتاب الذين اهتمّوا وأرخوا لمرحلة إقامة الشيخ «ابن باديس» في تونس (1908 - 1912) ثم زيارته لها في سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي، الباحث والأديب التونسي الدكتور «محمد الصالح الجابري» (1940 - 2009) الذي اهتمّ بالتاريخ للحركة الثقافية والأدبية في الجزائر وليبيا وتونس. ومن بين مؤلّفات «الجابري» عن الجزائر نذكر: النشاط العلمي والفكري للمهاجرين



الشيخ «محمد الطاهر بن عاشور»

الدروس بصفة فردية حرة.

هؤلاء العلماء الثلاثة هم الذين أثروا تفكير الشيخ «ابن باديس» وكان لهم أثرٌ في توجيه ذوقه الأدبي الذي برز في أسلوب مقالاته التي كانت في متناول كل مستويات القراء، وفتح آفاقه الذهنية، وتخليصه من الرواسب والمكبّلات، فتنبؤاً لإعمال الرأي والاجتهاد والفهم السليم، كما كان لهم الفضل في اطلاعه على تاريخ أمته وقومه، ودفعه لأن يكون جندياً من جنود الجزائر المثاليين. ولا شك أن هذه المآثر والسجايا هي التي أصبحت فيما بعد علامة بارزة من علامات شخصية «ابن باديس»، وانعكست على سلوكه ودروسه، وملأت نفسه بحب العروبة والإسلام، وأضحت فلسفته وطابع حياته.

نعمة الإظهار والبيان بالرسول والقرآن

من كتاب «آثار ابن باديس»، فصل «دعوة أهل الكتاب»:

لقد كان الناس أهل الكتاب وغيرهم قبل بعثة النبي - صلى الله عليه وسلم - في ظلام من الجهل بالله وأبنيائه وبشرعه. ومن الجهل بآيات الله في أنفسهم وفي الكون. ومن الجهل بنعم الله عليه في أنفسهم بالعقل والفكر والاستعداد للخير والكمال، وفي العالم المُسَخَّر لهم بما أودع فيه من مرافق العيش والعمران والحياة، ومن الجهل بقيمة أنفسهم الإنسانية وكرامتها وحرمتها. فلما بعث الله محمداً - صلى الله عليه وسلم - كان بقوله وبفعله وبسيرته معروفاً للخلق لما كانوا يجهلون. فكان نوراً ساطعاً في ذلك الظلام الحالك فبدّه عن البصائر. وكما أن النور الكوني يجلو الموجودات الكونية للأبصار فكذلك كان محمد - صلى الله عليه وسلم - ذلك النور الروحي الرباني يجلو تلك الحقائق للبصائر، وكما أن النور الكوني يظهر الموجودات الكونية فلا يحرم منها إلا معدوم البصر فكذلك كان محمد - صلى الله عليه وسلم - ذلك النور الرباني مجلياً للحقائق البشرية كلها ولا يحرم من إدراكها إلا مظموسو البصائر الذين زاغوا فأزاع الله قلوبهم.

وكما كان محمد - صلى الله عليه وسلم - نوراً تبعثت من أقواله وأفعاله وسيرته الأشعة الكاشفة للحقائق، كذلك كان الكتاب الكريم الذي أنزله الله عليه بين بسوره وآياته وكلماته تلك الحقائق أجلى بيان. فيمحمداً - صلى الله عليه وسلم - وكتابه تمت نعمة الله - تعالى - على البشرية كلها بإظهاره وبيان كل ما تحتاج إلى إظهاره وبيانه. ولما دعا الله إلى تصديق رسوله بالحجة العلمية الخلقية من بيانه وتجاوزه ذكر بهذه النعمة العظمى في قوله تعالى: (قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ).

وهي الدروس التي كان يتلقاها في «الخلدونية» على أستاذه المذكور الذي كان أحد كبار الزعماء الوطنيين والأساتذة المرموقين، حيث جرت العادة أن تُخصّص دروس «الخلدونية»، منذ إنشائها في سنة 1896، إلى تلاميذ جامع الزيتونة لاستكمال معلوماتهم في المواد العلمية العصرية كدروس الحساب والمساحة والجغرافيا والتاريخ والكيمياء اللغة الفرنسية، ومبادئ حفظ الصحة والطبوعات والدين، ويتطوع بإلقاء هذه الدروس خيرة الأساتذة بمن فيهم حافظ الجمعية الخلدونية نفسه الشيخ «البشير صفر».

(الخلدونية: معهد علمي عصري تأسس سنة 1896، واعتبر فرعاً من فروع الزيتونة، يتلقى التلاميذ فيه دروساً في العلوم التطبيقية والنظرية). (محمد البشير صفر «1863 - 1917» درس بالمدرسة الصادقية بتونس، ثم بالمعاهد الفرنسية العليا، أسس في سنة 1888 جريدة «الحاضرة»، وفي سنة 1896 المدرسة الخلدونية التي كان أول رئيس لها، كما ساهم في إنشاء عدة مشاريع خيرية، فأطلق عليه الشعب التونسي لقب «أبو النهضة التونسية»).

ولا شك أن «ابن باديس» كان كغيره من التلاميذ، تلقى بعض هذه الدروس، سواء بصورة انتظامية أو غير انتظامية، إذ كانت الترتيب الإدارية لا تمنع الطلبة من الإقبال التلقائي وحضور



ويعزو «ابن باديس» تحوّل أستاذه هذا إلى طابع الوظيف الذي طغى عليه عندما دخل سلك القضاء «فخبت تلك الشعلة، وتبدّلت تلك الروح، فحدّثني من حضر دروسه في التفسير، أنه - وهو من أعرف إنكاره على الطرق اللغوية وأساليبها - قد أصبح لا يخرج عن المألوف في الجامع من المناقشات اللغوية على طريقة عبد الحكيم في مباحثاته وطرائق أمثاله.

وبقي حتى تقلّد شيخ الإسلام، ووقف هو وزميله الحنفي في مسألة التّجنيس المعروفة منذ بضع سنوات، ذلك الموقف، حتى أصبح اسمه لا يُذكر عند الأئمة التونسية إلا بما يُذكر به أمثاله. وما هو اليوم يتقدّم بمقال نشر بجريدة (الزهرة) في عدد يوم الاثنين الرابع عشر من هذا المُحَرَّم، يقاوم السُّنة، ويؤيّد البدعة، ويُغري السلطة بالمسلمين. فهل ابن عاشور هذا الملقب بشيخ الإسلام هو ابن عاشور أستاذي الذي لا أعرفه». (من مقال كتبه ابن باديس في البصائر بتاريخ: 24 أبريل 1936). خلاصة موقف ابن عاشور من قضية التّجنيس هو قوله بأن المُجْتَسِس إذا تراجع في هفوته، وأعلن توبته تسقط في حقه تهمة الإلحاد، ويعود إلى صفوف المسلمين، وهو رأي مخالف لأولئك الذين قالوا بكفر المُجْتَسِس كقرا مطلقاً لا رجعة فيه، مهما كانت توبته).

في سلسلة من المقالات بالجريدة نفسها، طفق «ابن باديس» يردّ على شيخه «ابن عاشور» ويناقش أفكاره. ورغم ما أُسِّمت به تلك المقالات من الحدة والحماص فإنها ولا شك ذات دلالة واضحة على روح الجرأة التي كان «ابن باديس» يتحلّى بها. فهو في مواقف العرفان والإكبار لا يَدُخِر كلمة حق وصدق ووفاء يقولها في حق أستاذ بارز. ولكنه في مواقف الخصام والدفاع عن الإسلام، واختلاف الآراء لا يكتم الشهادة ولا يدع الكلمة الصادقة تتلجج في صدره خيفة أن يؤاخذ بالتتكّر والجحود. والحقيقة أن قضية الخلاف بين الشيخين، أو لنقل بين التلميذ وأستاذه، مردها في الأساس اختلاف طبيعة التفكير في شخصية كل منهما، واختلاف الأوضاع السياسية والاجتماعية بين القطرين الجزائري والتونسي.

كان «ابن باديس»، في هذا الظرف العصيب من نشاط «جمعية العلماء المسلمين»، يشنّ حربه الضارية المتواصلة ضد السلطات من جهة، والطرقين والأحزاب السياسية من جهة أخرى، مُتسلحاً بحوافز الدفاع عن الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية، في حين لم يكن الوضع في تونس يدعو للخوف أو الحذر من مسخ الشخصية أو المسّ من العقائد والمذاهب. وكل ما هنالك هو أن الشيخ «ابن عاشور» كان يدافع في مرونة عن مقومات هذه الشخصية، وقد عُدت هذه المرونة في بعض الأحيان مظهراً من مظاهر الضعف وأسلوباً من أساليب المناورة خصوصاً موقفه من التّجنيس، وموقفه ممّا أسماه «ابن باديس» بتأييد البدعة.

ابن باديس وكراريس الشيخ «البشير صفر»

وبالإضافة إلى شيخه الزيتونيين اللذين ظل على العرفان لأحدهما وهو الشيخ «محمد الخليل»، وخاب أموله في ثانيهما وهو الشيخ «ابن عاشور»، فقد تعرّض «ابن باديس» بإكبار واضح إلى ما تركته في نفسه دروس «البشير صفر»، وكراريسه «الصغيرة الحجم، الغزيرة العلم، التي كان لها الفضل في اطلاعي على تاريخ أمّتي وقومي، والتي زرعت في نفسي هذه الروح التي انتهت بي اليوم لأن أكون جندياً من جنود الجزائر» (الشهاب: جويلية 1937)..



Politic الأياة



هاتف / فاكس: +213 44.09.65.84
البريد الإلكتروني: contact@elayemnews.dz
موقع الإنترنت: <https://elayemnews.dz>

صدام اقتصادي بريشة التعريفات الجمركية .. هل تغيّر الرسوم الترامبية خرائط التجارة العالمية للأبد؟

23-11



https://elayemnews.dz @elayemnews



هل تُغيّر الرسوم الجمركية خريطة
الاقتصاد العربي؟
البروفيسور رضا الشكندالي - أستاذ جامعي مختص
في الاقتصاد - تونس



ترامب والذكاء الاصطناعي: من يقود من
في حرب الرسوم الجمركية؟
الدكتور رامي شاهين، خبير الذكاء الاصطناعي
وتقنيات إدارة المستقبل - الأردن



عقلية رجل الأعمال تطيح بشعارات
السوق الحرة .. ترامب يفرض معادلة جديدة
الدكتور حمزة العرابي - أستاذ المحاسبة والاقتصاد
بجامعة البليدة 2



تأثير مزدوج عبر النفط والدولار.. الرسوم
الترامبية تطرق أبواب الاقتصاد الجزائري
الدكتور سمير جعوني
محلل اقتصادي



من الذهب إلى النفط.. ارتدادات الرسوم
الجمركية تهز أسواق المال
أحمد معطي - خبير اقتصادي ومدير تنفيذي لشركة «في
أي ماركس» - مصر



من واشنطن بدأت... شرارة حرب تجارية
تهدد الاقتصاد العالمي
البروفيسور نزيه سيني - أستاذ الاقتصاد بجامعة
مارسيليا وخبير الاستشارة الاستراتيجي



صدام اقتصادي بريشة التعريفات الجمركية ..

هل تغير الرسوم الترامبية خرائط التجارة العالمية للأبد؟

إعداد: مصطفى بن ميرة

في خطوة غير مسبوقة، فجر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بداية شهر أبريل الجاري مفاجأة مدوية بإعلانه عن فرض رسوم جمركية شاملة على عشرات الدول، شملت حلفاء وخصوصاً على حد سواء. هذه الخطوة، التي وُصفت بأنها الأخطر على استقرار النظام التجاري العالمي منذ عقود، أحدثت موجة من القلق الدولي، حيث أُلقت بظلالها على آفاق التجارة العالمية وأثارت تساؤلات بشأن قدرة النظام الدولي على الصمود في مواجهة سياسة تجارية متشددة وغير تقليدية. ورغم أن ترامب أعلن لاحقاً عن تعليق مؤقت للرسوم لمدة 90 يوماً، إلا أن استثناء الصين من هذا التعليق ورفع التعريفات الجمركية بالنسبة لهذا البلد بما يتجاوز 125% أضاف أبعاداً جديدة للصراع التجاري العالمي. ومع ذلك، يبقى السؤال الأهم: هل ستجاوز تداعيات هذه الحرب التجارية التوترات الحالية لتؤثر بشكل جاد في استقرار الاقتصاد العالمي؟



الرسوم كأداة لتحقيق التوازن في الميزان التجاري، أو كوسيلة ضغط سياسي واقتصادي في مواجهة شركاء تجاريين ترى الدولة أنهم لا يلتزمون بمعايير «العدالة التجارية».

وفي أوقات الأزمات، قد تتحول الرسوم الجمركية إلى أداة سياسية حساسة تُستخدم في النزاعات الاقتصادية بين الدول الكبرى، وغالباً ما تتبعها إجراءات انتقامية. فحين تفرض دولة رسوماً على واردات دولة أخرى، ترد الأخيرة بالمثل، ما يُدخل الطرفين في دائرة مغلقة تُعرف بـ«الحرب التجارية»، والتي تؤثر بشكل مباشر على الشركات، والمستهلكين، وسلاسل الإمداد العالمية.

ولهذا، لا يُنظر إلى قرارات مثل التي اتخذها ترامب في 2025 على أنها مجرد إجراء اقتصادي داخلي، وإنما كخطوة تملك آثاراً دولية متشعبة. فهذه الرسوم تمس علاقات تجارية ضخمة، وتؤثر على حركة السلع والأسعار، وتعيد تشكيل خريطة التحالفات الاقتصادية العالمية، خصوصاً إذا كانت صادرة عن قوة اقتصادية كبرى كالولايات المتحدة.

وتكمن حساسية الملف في أن الاقتصاد العالمي بات اليوم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى، والقرار الأحادي من طرف مؤثر يمكن أن يُخلّ بتوازنات دقيقة بين العرض والطلب، ويخلق حالة من عدم اليقين لدى الأسواق، كما يُضعف ثقة المستثمرين ويهدد الاستقرار المالي للعديد من الدول.

انتهت. وكتب على منصة «تروث سوشال» إن الأيام القادمة ستثبت جدية واشنطن في فرض قواعد جديدة للتجارة.

وفيما أكدت الإدارة الأمريكية أن فترة التعليق فرصة لإبرام «صفقات عادلة للجميع»، يترقّب العالم عن كثب مآلات هذه الخطوة المفصليّة، وسط تساؤلات مشروعة حول مدى قدرة الدول المتأثرة على التكيف، وحول ما إذا كانت هذه الهدنة التجارية المؤقتة ستكون مقدمة لحلّ شامل، أم مجرد استراحة قبل موجة تصعيد جديدة.

الرسوم الجمركية... ما هي؟ وكيف تُغيّر وجه التجارة؟

وقبل الحديث والخوض في تفاصيل الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وتداعياتها، من المهم التوقف أولاً عند مفهوم هذه الرسوم وأسباب فرضها. فالرسوم الجمركية، ببساطة، هي ضرائب تفرضها الحكومات على السلع المستوردة من الخارج، وتُضاف إلى قيمة المنتج عند دخوله البلاد، ما يجعله أكثر كلفة من المنتجات المحلية المشابهة.

وتلجأ الدول إلى فرض هذه الرسوم لأسباب متعددة، أبرزها حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية، خاصة إذا كانت المنتجات المستوردة أرخص أو مدعومة من حكوماتها الأصلية. كما تُستخدم

في خطوة وُصفت بأنها الأعمق منذ عقود على مستوى النظام التجاري العالمي، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مطلع أبريل 2025 فرض رسوم جمركية شاملة على معظم الواردات القادمة إلى الولايات المتحدة. واعتبر ترامب القرار إعلاناً لـ«الاستقلال الاقتصادي»، مؤكداً أن السياسات التجارية السابقة جعلت من بلاده ضحية للاستغلال التجاري من قبل دول عدة، في ظلّيتها الصين.

القرار أثار عاصفة من ردود الفعل الدولية، إذ شمل رسوماً إضافية على عشرات الدول، بنسب متفاوتة، استندت - وفق تعبير الإدارة الأمريكية - إلى معيار «المعاملة بالمثل». وقد قوبل هذا التوجّه بقلق عالمي، لما يحمله من احتمالات اندلاع موجة جديدة من الحروب التجارية، في وقت ما زال الاقتصاد الدولي يترنح من تبعات الأزمات السابقة.

وفيما كانت التوترات تتصاعد، فاجأ ترامب العالم مجدداً بإعلان تعليق مؤقت للرسوم الجديدة لمدة 90 يوماً على أغلب الدول، مع خفضها إلى نسبة موحدة قدرها 10 في المئة. جاء هذا التراجع نتيجة ما وصفه برغبة أكثر من 75 دولة في التفاوض، ما فتح الباب أمام احتمالات العودة إلى طاولة الحوار، ولو بشكل مشروط ومؤقت.

غير أن الرسائل الصادرة من واشنطن لم تكن جميعها تصالحية، فقد صعد ترامب لهجته تجاه الصين، ورفع الرسوم الجمركية المفروضة عليها إلى أكثر من 125 في المئة، قائلاً إن بكين لم تُبدي أي احترام للأسواق العالمية، وإن مرحلة استغلال الولايات المتحدة قد

واشنطن وبكين... صدام على جبهة الرسوم

من بين جميع الدول التي شملتها قرارات الرسوم الجمركية الأمريكية الجديدة، كانت الصين في قلب العاصفة. فبعد سلسلة من الإجراءات التصعيدية، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رفع الرسوم الجمركية على السلع الصينية إلى نسبة 125 في المئة وأكثر، في خطوة وصفها بأنها رد مباشر على «عدم احترام الصين للأسواق العالمية»، بحسب ما نشره على منصفته «تروث سوشال». القرار دخل حيز التنفيذ الفوري يوم 9 أبريل 2025، ضمن ما سماه ترامب بـ«حرب تحرير اقتصادية».

هذا القرار جاء بالتوازي مع إعلان ترامب تعليق الرسوم الجمركية على بقية الدول لمدة 90 يوماً، مع خفضها مؤقتاً إلى 10 في المئة. لكن الصين لم تكن ضمن قائمة الدول المستفيدة من هذا التعليق، إذ شدد الرئيس الأمريكي على أن بكين لم تُبدِ أي نية للتراجع أو التفاوض، وأن استهدافها بهذه النسبة المرتفعة هو محاولة لجذبها إلى طاولة المفاوضات.

الصين ردت على الفور، وأعلنت من خلال مكتب لجنة الرسوم الجمركية بمجلس الدولة رفع الرسوم على السلع الأمريكية من 34 إلى 84 في المئة، اعتباراً من 10 أبريل. كما أدرجت وزارة التجارة الصينية ست شركات أمريكية في قائمة الكيانات «غير الموثوقة»، في تصعيد واضح لما بات يُوصف بأنه أعنف مواجهة تجارية بين أكبر اقتصادين في العالم منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية.

في بيان رسمي، أكدت الصين أن فائضها التجاري مع الولايات المتحدة «لا مفر منه»، ونتيجة طبيعية لاختلالات هيكلية في الاقتصاد الأمريكي نفسه، إلى جانب الفروقات في تقسيم العمل الدولي. كما شددت على أن لا أحد يمكنه أن يربح من حرب تجارية مفتوحة، محذرة من أنها تمتلك «العزيمة والوسائل» للدفاع عن مصالحها المشروعة.

البيانات الرسمية أظهرت أن الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة بلغ نحو 295.4 مليار دولار في عام 2024، مقارنة بـ279.1 مليار دولار في 2023. ويُذكر أن أعلى مستوى لهذا العجز الأمريكي في تجارة السلع مع الصين سُجّل في عام 2018، إبان الولاية الأولى لترامب، وبلغ حينها 418 مليار دولار، ما يجعل الصين هدفاً متكرراً للسياسات الحمائية الأمريكية.

الأسواق المالية كانت من أول من تفاعل مع القرار، حيث شهدت مؤشرات الأسهم الأمريكية ارتفاعاً حاداً عقب إعلان ترامب، إذ صعد مؤشر داو جونز بأكثر من 2200 نقطة، وارتفع مؤشر «ناسداك» بنسب تراوحت بين 6 و8 في المئة. هذا التحرك كان مدفوعاً بأمل المستثمرين في أن التصعيد قد يدفع الطرفين أخيراً إلى التفاوض الجاد.

ومع ذلك، لا تزال الرؤية غامضة بشأن ما إذا كانت هذه الجولة من التصعيد ستقود إلى انفراجة، أم أنها مجرد حلقة جديدة في سلسلة من الإجراءات المتبادلة التي بدأها الطرفان منذ سنوات، وتسببت في اضطراب سلاسل التوريد العالمية وأثرت سلباً على أسعار المواد الخام، وحركة التجارة في قطاعات حيوية عديدة.

تم تدقيق النص لغوياً مع تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية، خاصة فيما يخص الهمزات ووضع «إسرائيل» داخل شولتين إن وجدت، دون أي تغيير في الأسلوب أو الصياغة:

الرسوم الأميركية تطال الحلفاء الآسيويين

ورغم التصعيد الحاد مع الصين، لم تتوقف إدارة ترامب عند حدود الخصومة التقليدية، بل وسعت نطاق الرسوم الجمركية لتشمل عدداً من الدول الآسيوية التي تُعد في الأصل من أقرب شركاء واشنطن الاقتصاديين، وعلى رأسها اليابان، كوريا الجنوبية، فيتنام، تايلاند، وتايوان. خطوة فجرت تساؤلات حول نوايا الإدارة الأميركية في إعادة رسم خريطة التجارة العالمية، مع الخصوم، وحتى مع الحلفاء، وسط تحوّفات من أن تتحول هذه الرسوم إلى أداة ضغط استراتيجي تمتد آثارها إلى عمق الصناعات الآسيوية وميزان القوى الاقتصادية في المنطقة.

تُعد اليابان واحدة من أبرز الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بين البلدين خلال عام 2024 نحو 227.9 مليار دولار، بينها 148.2 مليار دولار من الواردات اليابانية إلى السوق الأميركية. وقد شكّلت صناعة السيارات وقطع الغيار ما يقارب ثلث هذه الصادرات، بما يعادل 7.2 تريليون ين. ومع إعلان إدارة



ما يعكس عجزاً تجارياً أميركياً بقيمة 123.5 مليار دولار.

أما تايلاند، فقد طالتها رسوم جمركية بنسبة 36%، وسط تبادل تجاري بلغ 81 مليار دولار في 2024. واستوردت الولايات المتحدة ما قيمته 63.3 مليار دولار من السلع التايلاندية، مقابل صادرات أميركية بقيمة 17.7 مليار دولار، أي بفارق تجاري سلبي قدره 45.6 مليار دولار لصالح تايلاند. وبلغت الرسوم المفروضة على كل من تايوان وإندونيسيا نسبة 32%، حيث سُجّل العجز التجاري الأمريكي مع تايوان 74 مليار دولار، ومع إندونيسيا 17.9 مليار دولار.

وفيما يتعلق بكوريا الجنوبية، وهي من بين أكبر المصدرين إلى الولايات المتحدة، فقد بلغت قيمة التجارة بين البلدين 197.1 مليار دولار، مع تسجيل واردات أميركية بقيمة 131.5 مليار دولار مقابل صادرات بـ65.5 مليار دولار. وقد فرضت الإدارة الأميركية عليها رسوماً جمركية جديدة بنسبة 25%، ضمن سياسة عامة شملت الاقتصادات الآسيوية ذات الفوائض التجارية الكبيرة مع الولايات المتحدة.

ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة 24% على واردات اليابان، أطلقت تحذيرات في طوكيو من تأثير هذه الإجراءات على قطاع يُعد ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني.

وفقاً لبيانات وزارة المالية اليابانية، بلغت صادرات اليابان إلى الولايات المتحدة 21.3 تريليون ين، أو ما يعادل 19.9% من إجمالي صادراتها، متقدمة على صادراتها إلى الصين. هذه الأرقام تُظهر عمق الارتباط بين طوكيو وواشنطن، لكنها أيضاً تضع اليابان في موقع حساس ضمن السياسة التجارية الجديدة للولايات المتحدة، خصوصاً في ظل عدم وجود إعفاء مؤكّد من الرسوم المفروضة.

فيتنام بدورها واجهت إحدى أعلى نسب الرسوم الجمركية الجديدة التي أقرتها إدارة ترامب، حيث بلغت 46%. وتشير بيانات التبادل التجاري إلى أن حجم التجارة السلعية بين البلدين بلغ 149.6 مليار دولار، بينها 136.6 مليار دولار من الواردات الأميركية من فيتنام، مقابل 13.1 مليار دولار من الصادرات الأميركية إلى السوق الفيتنامية،

الرسوم الأميركية تُربك العلاقات التجارية مع أوروبا

أوروبا بدورها، لم تكن بمنأى عن القرارات الاقتصادية الأخيرة الصادرة عن واشنطن، فقد أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن فرض رسوم جمركية جديدة بنسبة 20% على غالبية السلع القادمة من دول الاتحاد الأوروبي. وجاء هذا القرار بعد سلسلة من الرسوم التي شملت سابقاً الصلب والألومنيوم والسيارات، ما أدى إلى حالة من التوتر والارتباك في الأوساط الاقتصادية والسياسية داخل القارة العجوز.

الرسوم الجديدة، التي وصفها بروكسل بأنها الأشد منذ عقود، تهدد ما يقارب 70% من إجمالي صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة، والتي بلغت قيمتها 532 مليار يورو في عام 2024. وببز ترانمب هذه الخطوة بالفائض التجاري الكبير لصالح أوروبا، والذي بلغ في العام نفسه 235.6 مليار دولار. هذا الفائض، بحسب ترانمب، يُعد دليلاً على «خلل مزمن» في موازين التجارة يجب تصحيحه.

ردّ الفعل الأوروبي جاء سريعاً، لكنه محسوب. ففي 7 أبريل، اجتمع وزراء تجارة دول الاتحاد في اجتماع استثنائي في لوكسمبورغ، لتدارس الموقف وصياغة خطة موحدة. وصف وزير التجارة الفرنسي الرسوم الأميركية بأنها «عدوانية وتعسفية»، فيما شدد وزير الاقتصاد الألماني على ضرورة التضامن الأوروبي. أما مفوض التجارة الأوروبي ماروش شيفوفيتش، فاعتبر الأمر «مفترق طرق حاسم» في تاريخ العلاقات التجارية عبر الأطلسي.

ورغم التصعيد، اتخذت أوروبا مسار التهدئة، فأعلنت عن تعليق الرسوم الجمركية المضادة التي كانت مقررة في 15 أبريل لمدة 90 يوماً، تماشياً مع إعلان ترانمب عن تعليق مؤقت مماثل للرسوم الأميركية (باستثناء الصين). هذا التعليق منح الطرفين هامشاً زمنياً لإعادة ترتيب أوراقهم وفتح قنوات التفاوض، ولو بشكل غير رسمي حتى الآن.

رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، رحبت بإعلان ترانمب، وأكدت تمسك الاتحاد الأوروبي بمبدأ «التعريفات الصفرية»، معربة عن رغبتها في إنهاء جميع الرسوم الجمركية بين الطرفين. وأشارت إلى أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى حوار بناء يحافظ على توازن المصالح الاقتصادية بين القارتين.

في الأثناء، كان يُنتظر أن يكشف وزراء التجارة عن ردود فعل ملموسة، إلا أن التصريحات اقتصرت على تأكيد دراسة «إجراءات مضادة تدريجية»، مع ترك المجال مفتوحاً لتقييم مواقف كل دولة عضو. التركيز في هذه المرحلة، بحسب مفوض التجارة، هو على معالجة الرسوم المفروضة على الصلب والألومنيوم أولاً، قبل الانتقال إلى ملفات أوسع نطاقاً.

ومع بقاء أوروبا في وضع الترقب، فإن الرسوم المفروضة، وإن كانت معلقة مؤقتاً، لا تزال تلقي بظلالها على مستقبل العلاقة التجارية بين واشنطن وبروكسل. فالمخاطر كبيرة، والتنسيق الأوروبي مطلوب أكثر من أي وقت مضى لتفادي الوقوع في دائرة مواجهة قد تعصف بمصالح الطرفين في وقت حساس يشهد فيه الاقتصاد العالمي تقلبات عميقة.

إفريقيا... رسوم ثقيلة على قارة تبحث عن النمو

وبينما كانت أوروبا تحاول تهدئة التوترات التجارية مع واشنطن عبر تجميد إجراءاتها الانتقامية، كانت دول القارة الإفريقية تواجه تصعيداً من نوع مختلف. فقد شملت الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب هذا الشهر قرابة 185 دولة، من بينها 50 بلداً إفريقياً، في خطوة اعتبرها مراقبون تهديداً مباشراً لتفاقيات تجارية راسخة مثل «قانون النمو والفرص في إفريقيا» المعروف اختصاراً بـ«أغوا»، الذي كان قد أقر منذ نحو ربع قرن لتعزيز الشراكة التجارية بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية.

قانون «أغوا»، الذي أقره الكونغرس الأميركي عام 2000، مكّن أكثر من 1800 منتج إفريقي من دخول الأسواق الأميركية دون رسوم جمركية، وساهم في تعزيز صادرات القارة من المنسوجات والمعادن والمنتجات الزراعية، وخلق آلاف الوظائف. ومع الرسوم الجديدة التي تراوحت بين 10% و50% على المنتجات الإفريقية، يرى خبراء أن هذا القانون بات في مهبط الرعب، خاصة أن مدته تنتهي رسمياً في سبتمبر المقبل، وسط شكوك بشأن نية ترانمب في تجديده.



وبلغ حجم التبادل التجاري بين إفريقيا والولايات المتحدة في عام 2024 نحو 71 مليار دولار، توزعت بين صادرات أميركية بقيمة 32.1 مليار دولار، وواردات من القارة السمراء بلغت 39.5 مليار دولار، أي بعجز تجاري أميركي قدره 7.4 مليارات دولار. هذا العجز، إلى جانب ما وصفه ترانمب بـ«الرسوم التعسفية» التي تفرضها بعض الدول الإفريقية على المنتجات الأميركية، كان من أبرز دوافع فرض الرسوم الجديدة تحت شعار «المعاملة بالمثل».

أبرز المتضررين من هذه الإجراءات كانت دول الجنوب الإفريقي، وعلى رأسها ليسوتو التي فرضت عليها رسوم بنسبة 50%، ومدغشقر بنسبة 47%، وموريشيوس 40%، وبوتسوانا 37%، وأنغولا 32%. أما جنوب إفريقيا، فقد خضعت لتعريفات جمركية منفصلة بنسبة 25% على السيارات المصنعة محلياً، رغم أنها كانت تُصدّر نحو ملياري دولار من المركبات وقطع الغيار إلى الولايات المتحدة ضمن إعفاءات قانون «أغوا».

كما طالت الرسوم دولاً عربية إفريقية مثل ليبيا التي فرضت عليها نسبة 31%، والجزائر بنسبة 30%، إلى جانب الكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وزيمبابوي وموزمبيق ونيجيريا، وكلها بدرجات متفاوتة تجاوزت 10%. وتمكن خطورة هذه الإجراءات في تأثيرها المباشر على

الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل شرياناً اقتصادياً حيوياً في العديد من هذه البلدان. وفيما يخص المواقف الرسمية، تفاوتت ردود الحكومات الإفريقية. ففي جنوب إفريقيا، وصفت الحكومة القرار الأميركي بأنه «إجراء عقابي» يعوق الازدهار المشترك، مؤكدة أنها لا تنوي الرد بإجراءات مماثلة، بل تفضل الحوار والتفاوض. أما زيمبابوي، فقد اتخذت موقفاً مفاجئاً، إذ أعلن الرئيس منافعاً إلقاء جميع الرسوم المفروضة على الواردات الأميركية، في رسالة نوايا لفتح صفحة جديدة في العلاقات التجارية.

ومع تصاعد القلق من أن الرسوم الأميركية قد تؤدي إلى إلغاء قانون «أغوا» نهائياً، حذّر خبراء اقتصاديون من أن الأثر سيكون فادحاً على القارة، سواء من حيث فقدان الوظائف أو ارتفاع تكاليف التصدير وضعف القدرة التنافسية. فمعظم الدول الإفريقية لا تُصدّر منتجات نهائية، بل مواد خام، وهي الفئة الأكثر هشاشة أمام أي ضرائب إضافية. ووسط هذه الأجواء، لا تزال إفريقيا تحاول الحفاظ على شراكتها التجارية مع واشنطن، رغم ضيق الخيارات وغياب آليات ضغط فعّالة.



ترامب يطرق أبواب العرب بجمارك جديدة

وبعد أن امتدت الرسوم الجمركية الأميركية إلى قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، لم تكن المنطقة العربية بمنأى عن هذه الموجة التي وُصفت بأنها الأضعف في تاريخ التجارة العالمية الحديثة. إذ فرضت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تعريفات جمركية جديدة على غالبية الدول العربية، بنسب تراوحت بين 10% و41%، ما أثار تساؤلات جادة حول مستقبل الشراكة الاقتصادية بين واشنطن والعالم العربي، وانعكاسات ذلك على اقتصادات ترتبط بشكل وثيق بالدولار الأميركي.

وبينما ركزت معظم ردود الفعل الدولية على الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، فإن المنطقة العربية تواجه تحديات من نوع آخر، خاصة في ظل ارتباط عمالات عدد من دولها بالدولار، الأمر الذي يضاعف أثر التعريفات الجديدة على كلفة الاستيراد ويؤثر مباشرة في الميزان التجاري والاستقرار النقدي. كما أن النمو الاقتصادي العربي، الذي لا يزال هشاً في بعض الدول، يعتمد بدرجة كبيرة على التصدير، ما يجعل أي اضطراب في الشراكات الخارجية محط قلق واسع.

وبحسب مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة (USTR)، بلغ إجمالي التبادل التجاري بين أميركا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو 141.7 مليار دولار في عام 2024، منها 80.4 مليار دولار صادرات أميركية إلى المنطقة، و61.3 مليار دولار واردات منها. الفائض التجاري الأميركي بلغ 19.1 مليار دولار، في مؤشر يعكس ميزاناً تجارياً يميل لصالح واشنطن، وهو ما يطرح علامات استفهام حول دوافع فرض الرسوم على دول لا تشكل تهديداً فعلياً على الاقتصاد الأميركي.

احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً كشريك تجاري للولايات المتحدة، بتبادل سلع بلغ 34.4 مليار دولار، منها 27 ملياراً صادرات أميركية، و7.4 مليارات واردات. تليها السعودية بـ25.9 مليار دولار، ثم مصر بـ8.6 مليارات، فالمغرب وقطر والأردن والكويت والجزائر وسلطنة عمان والبحرين، وفقاً لأرقام عام 2024. ومع هذه الأرقام الكبيرة، فإن أي تعديل على نظام الرسوم قد يؤدي إلى إعادة تشكيل أولويات التجارة والاستثمار في المنطقة.

فيما يخص الرسوم المفروضة، سجلت سوريا النسبة الأعلى عربياً بـ41%، تليها العراق بـ39%، وليبيا بـ31%، ثم الجزائر بـ30%. تونس خضعت لتعريفات بنسبة 28%، والأردن بنسبة 20%. أما باقي الدول، مثل دول الخليج ومصر والمغرب ولبنان والسودان واليمن وجيبوتي، ففرضت عليها رسوم موحدة نسبتها 10%. هذه النسب تمثل تحدياً فعلياً للعديد من الاقتصادات العربية، خاصة تلك التي تعتمد على السوق الأميركية لتصريف منتجاتها أو كمورد رئيسي للتكنولوجيا والمعدات.

وقد ينعكس هذا التوجه الأميركي على قطاعات حيوية داخل الدول العربية، مثل صناعة النسيج في مصر، أو الصناعات الثقيلة والنפטية في الجزائر، أو قطاع الخدمات اللوجستية في الإمارات. وبالنظر إلى أن العديد من هذه القطاعات كانت تستفيد من اتفاقيات تجارية ميسرة مع الولايات المتحدة، فإن فرض رسوم إضافية يهدد جدوى هذه الشراكات، بل ويدفع بعض الدول للبحث عن بدائل وشركاء اقتصاديين جدد.

واللافت أن بعض الدول العربية التي ترتبط بعلاقات استراتيجية طويلة الأمد مع واشنطن، مثل الإمارات والسعودية، لم تسلم من الرسوم، رغم التبادل التجاري الكبير والمصالح المتشابكة. ورغم أن النسبة المفروضة على دول الخليج كانت محدودة (10%)، إلا أن الرسوم قد تمثل إشارة إلى توجه أكثر شمولاً في سياسة «أميركا أولاً»، دون استثناءات أو اعتبارات دبلوماسية.

في المقابل، لم تصدر حتى الآن ردود فعل رسمية موحدة من الدول العربية، واكتفت بعض العواصم ببيانات مقتضبة تعبر عن «القلق» وتدعو إلى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية التاريخية. وترجح مصادر دبلوماسية أن تلجأ بعض الدول إلى التفاوض التناهي مع واشنطن لتخفيف أثر الرسوم أو الحصول على استثناءات، كما فعلت دول في آسيا وأوروبا.

ومع استمرار التصعيد الأميركي، يرى اقتصاديون أن الحرب التجارية قد تضعف ثقة المستثمرين في الأسواق العربية، وتبني وتيرة الانتعاش في اقتصادات كانت تأمل في العودة للنمو بعد سنوات من التحديات السياسية والوبائية. كما أن الرسوم قد تزيد من كلفة المشاريع الكبرى في دول الخليج والمغرب ومصر، التي تعتمد على استيراد مكونات أساسية من السوق الأميركية.

ضريبة أميركية تُقابلها مرونة جزائرية

وبينما شكّلت قرارات الإدارة الأميركية بشأن الرسوم الجمركية

انخفاض الأسعار العالمية للنفت يعني ضغطاً إضافية على الميزانية العمومية للدولة الجزائرية، ويزيد من الحاجة إلى تسريع وتيرة التنوع الاقتصادي. فالاعتماد الطويل على عائدات المحروقات لم يعد ممكناً في ظل بيئة دولية متقلبة، وهو ما يجعل من الإصلاحات الاقتصادية والبحث عن بدائل مستدامة ضرورة لا مفر منها.

وفي هذا السياق، تُسبح الاستفادة من الوضع الجديد مرتبطة بقدرة الجزائر على التحرك بمرونة، وتنويع شراكاتها، والتكيف مع المعادلات الاقتصادية الدولية. فتعزيز القدرات الإنتاجية وتطوير البنية التحتية، وتوسيع شبكة اتفاقيات التبادل الحر، إلى جانب تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، تمثل اليوم أولويات ضرورية لتأمين موقع دائم في سلاسل القيمة العالمية بعيداً عن التبعية لمراكز القرار التجارية الكبرى.

الاقتصاد في لحظة اختبار عالمي

تحولت قرارات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن الرسوم الجمركية من إجراء اقتصادي داخلي إلى نقطة تحول مفصلية في مسار التجارة العالمية، أثارت ردود فعل واسعة، وأعادت ترتيب العلاقات بين القوى الاقتصادية الكبرى، وحتى الدول النامية. فبين التصعيد مع الصين، والتوتر مع الاتحاد الأوروبي، والرسائل المتباينة إلى بقية دول العالم، وجدت العشرات من الاقتصادات نفسها أمام واقع جديد يفرض التأقلم السريع وإعادة الحسابات.

في قلب هذه التحولات، تباينت مواقف الدول المتضررة بين التصعيد والانفتاح، بين الرد بالمثل والدعوة إلى التفاوض. أما إفريقيا والدول العربية، فواجهت تحديات من نوع مختلف، وسط قلق مشروع من انهيار مكاسب شركات عمرها عقود، سواء في إطار اتفاقيات تفضيلية مثل «أغوا»، أو علاقات تجارية تقليدية طالما اعتمدت على الاستقرار والهدوء السياسي.

الرسوم الجديدة ألقت بظلالها على الأسواق المالية، وأسعار الطاقة، وثقة المستثمرين، وحتى مواقف الحكومات من سياسات «الحماية» الاقتصادية التي بدأت تغفل في النظام العالمي. وفي الوقت الذي علقت فيه واشنطن الرسوم مؤقتاً على بعض الدول، فإن شبح حرب تجارية شاملة لا يزال ماثلاً، ما لم تُفعل قنوات الحوار بشكل فعلي ومستدام.

أما الجزائر، ففرغ محدودية الضرر المباشر، إلا أن تداعيات هذه السياسات على أسعار النفط وأسواق الطاقة تفرض عليها تحديات مضاعفة، وتؤكد مرة أخرى أن التعويل على المحروقات لم يعد خياراً آمناً. فالمطلوب اليوم تحويل الأزمات إلى فرص لبناء اقتصاد متنوع، قادر على الصمود في وجه الأزمات، والانخراط بذكاء في توازات الاقتصاد الدولي المتسارع.

تحدياً كبيراً لعدد من الشركاء التجاريين، جاءت الجزائر ضمن قائمة الدول التي فُرضت عليها واحدة من أعلى النسب في المنطقة، إذ بلغت الرسوم الجديدة 30%. ويُعزى هذا التصنيف المرتفع إلى غياب اتفاقيات تبادل حر بين الجزائر والولايات المتحدة، إضافة إلى السياسة الحماية التي انتهجتها الجزائر منذ عام 2019 بفرض رسوم وقائية على الواردات لحماية الإنتاج الوطني.

وعلى الرغم من التوتر الذي أحدثته القرارات الأميركية في الأسواق العالمية، فإن تأثيرها على الاقتصاد الجزائري يبدو محدوداً بالنظر إلى طبيعة المبادلات بين البلدين. فالصادرات الجزائرية نحو الولايات المتحدة تعتمد أساساً على المحروقات، وهي تخضع لعقود دولية وأسعار بورصة عالمية، مما يجعلها بمنأى عن التأثر المباشر بهذه الرسوم. أما الصادرات خارج المحروقات، والتي تشمل مواد كالإسمنت والحديد وبعض المنتجات الزراعية، فلا تمثل حصة كبيرة في التجارة الثنائية، وبالتالي فإن أثر التعريفات الجديدة سيبقى محصوراً في هوامش ضيقة.

من الناحية التجارية، بلغ حجم التبادل السلعي بين البلدين نحو 3.5 مليارات دولار في عام 2024، حيث تصدّر الجزائر ما يفوق 2.5 مليار دولار من المحروقات إلى السوق الأميركية، مقابل واردات أميركية محدودة. هذا التفاوت في الميزان التجاري يفسر جزئياً القرار الأميركي، الذي استند في مجمله إلى معيار «المعاملة بالمثل» وفقاً لرؤية إدارة ترامب.

وفي المقابل، تستمر الجزائر في إرسال إشارات واضحة على رغبتها في استقطاب الاستثمارات الأميركية، خاصة بعد تعديل الإطار القانوني المنظم للاستثمار. فإلغاء قاعدة 51/49، وضمانات تحويل الأرباح، والتسهيلات المقدمة للمستثمرين الأجانب، تجعل من السوق الجزائرية بيئة واعدة للشركات الأميركية، خصوصاً في قطاعات الطاقة، والطاقت المتجددة، والصناعات التحويلية.

الفرص التي تفتحتها هذه التحولات تمتد لتبني للجزائر إمكانية لعب دور أكبر في خارطة التبادل التجاري العالمي. فمع تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وعدد من شركائها، تتجه أنظار الشركات العالمية نحو أسواق بديلة مستقرة وذات حوافز واضحة، وهو ما يعزز موقع الجزائر في ظل جهودها المستمرة لتحسين مناخ الاستثمار وترويج الفرص.

ومع ذلك، تمتد تأثيرات السياسات الجمركية الأميركية إلى آثار غير مباشرة تمس ركائز الاقتصاد الوطني. فالتصعيد التجاري بين واشنطن وكين وسائر الشركاء، أدى إلى تراجع الثقة في الأسواق العالمية وانخفاض الطلب المتوقع على الطاقة، ما ساهم في تهوي أسعار النفط خلال الأسابيع الماضية، وهو ما يشكل تهديداً حقيقياً على مداخل الجزائر التي تعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات.

عقلية رجل الأعمال تطيح بشعارات السوق الحرة.. ترامب يفرض معادلة جديدة



يتحدث الدكتور حمزة العربي، أستاذ المحاسبة والاقتصاد بجامعة البليدة 2، مع «الأيام نيوز» عن السياسات الحمائية التي انتهجها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، من خلال فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة، موضحاً أن هذه الإجراءات تعكس عقلية رجل الأعمال الذي يسعى إلى حماية السوق الداخلي وتعزيز تنافسية الشركات الوطنية، حتى ولو على حساب شعارات حرية السوق التي يتغنى بها الغرب، أو على حساب المستهلك الأمريكي في الأمد القصير.



الدكتور حمزة العربي

أستاذ المحاسبة والاقتصاد بجامعة البليدة 2

وأكد الدكتور حمزة العربي أن الولايات المتحدة الأمريكية شهدت في السنوات الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في تنافسية منتجاتها المحلية داخل أسواقها، وذلك بسبب اجتياح السلع المستوردة التي تفوقت عليها في الجودة والسعر معاً.

وأوضح أن المستهلك الأمريكي، الذي يُعد من بين الأكثر استهلاكاً في العالم، توجه بقوة نحو المنتجات الأجنبية التي تقدم له نفس الخصائص أو حتى جودة أعلى، ولكن بأسعار أقل من المنتجات الأمريكية، وهو ما تسبب في تقلص الطلب على الصناعات المحلية وأفقدها مكائنتها التقليدية.

وأشار إلى أن هذا التغيير في السلوك الاستهلاكي كان أحد أبرز الأسباب التي دفعت الرئيس دونالد ترامب إلى اتخاذ قرارات جذرية تهدف إلى استعادة السوق المحلي لصالح المنتج الوطني، من خلال فرض رسوم جمركية على السلع المستوردة.

واعتبر العربي أن ترامب، بخلفيته كرجل أعمال، نظر إلى المشكلة من زاوية اقتصادية بحتة، حيث رأى أن استمرار هيمنة السلع الأجنبية سيؤدي إلى إضعاف الشركات الأمريكية، وبالتالي إضعاف الاقتصاد الوطني ككل على المدى المتوسط والبعيد.

وأضاف أن الرئيس السابق باراك أوباما حاول معالجة الظاهرة نفسها عبر خطابات تحفيزية دعت المستهلك الأمريكي إلى دعم اقتصاد بلاده باختيار المنتجات المحلية، غير أن هذه السياسة لم تنجح عملياً، لأن المستهلك يضع مصالحته الشخصية فوق كل اعتبار، وهو ما تجاهلته المقاربة السياسية التقليدية.

وأكد الدكتور العربي أن ترامب فهم طبيعة السلوك الاستهلاكي الأمريكي جيداً، وعمل على تغييره بطريقة غير مباشرة عبر تعديل القواعد الاقتصادية، وليس عبر النداءات العاطفية، وهو ما جعل قراراته تتبع من منطق رجل الأعمال الساعي إلى حماية مصالح شركاته.

سياسة أوباما.. بعقلية تجارية

وأكد حمزة العربي أن الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما كان أول من حاول معالجة ضعف الطلب على المنتجات الأمريكية، لكنه اختار طريق التحفيز العاطفي والتوعوي، من خلال دعوة المواطنين إلى دعم الاقتصاد الوطني عبر استهلاك المنتجات المحلية.

وأوضح أن أوباما استعمل في بداية عهده الأولى خطابات مباشرة يدعو فيه الأمريكيين إلى تعزيز الشركات الوطنية بشراء منتجاتها، معتبراً ذلك واجباً وطنياً لضمان استمرار قوة الاقتصاد الأمريكي في مواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة.

وأشار إلى أن هذه المقاربة، رغم نواياها الإيجابية، لم تلق نجاحاً فعلياً، لأنها اصطدمت بطبيعة المستهلك الأمريكي الذي يضع مصالحه الشخصية، وخاصة المالية، في المرتبة الأولى، ولا يهتم كثيراً بالشعارات الوطنية عندما يتعلق الأمر بأسعار السلع.

جعل ترامب يخوض حرباً تجارية مع بعض الشركاء الدوليين من أجل دعم الاقتصاد الأمريكي.

واعتبر أن فرض الرسوم الجمركية كان رسالة مفادها أن السوق الأمريكية لن تبقى مفتوحة بالمجان، وأن الوقت قد حان لإعادة الاعتبار للصناعة الأمريكية في وجه المنافسة العالمية غير المتكافئة.

ازدواجية غريبة.. ودروس للعبرة

يرى الدكتور الجزائري أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس ترامب كشفت عن ازدواجية واضحة في مواقف الدول الغربية، خاصة عندما يتعلق الأمر بمبادئ مثل حرية السوق والمنافسة، التي يتم التراجع عنها سريعاً عندما لا تخدم مصالحها.

وأوضح أن الغرب كثيراً ما يتغنى بشعارات تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي، لكنه لا يتردد في اللجوء إلى سياسات الحماية والتقييد متى شعر بتهديد لمصالحه التجارية أو الاقتصادية، كما حدث تماماً مع فرض الرسوم الجمركية على الواردات في عهد ترامب.

وأشار إلى أن هذه الازدواجية تظهر أيضاً في قضايا أخرى مثل حقوق الإنسان والديمقراطية، التي تتحول إلى مجرد أدوات سياسية يتم توظيفها حسب المصلحة، وتسقط فوراً حين تصطدم بالواقع الاقتصادي أو الجيوسياسي للدول الكبرى.

وأضاف العربي أن التجربة الأمريكية في فرض الرسوم يجب أن تكون درساً مهماً للدول النامية، وعلى رأسها الجزائر، التي تعاني من قوانين تجارية دولية مجحفة، ومن سياسات داخلية تضعف شركاتها المحلية بدلاً من دعمها ومرافقتها.

وشدد على أن فرض ضرائب ثقيلة، وغياب الدعم الفعلي للمؤسسات الوطنية، يقتل روح المبادرة ويعرقل نمو الاقتصاد المحلي، في وقت أصبح فيه العالم يتجه نحو تعزيز قدراته الذاتية واستغلال إمكاناته الداخلية لمواجهة التحديات.

وختتم بالقول إن الصين تمثل نموذجاً ناجحاً في هذا السياق، حيث دعمت حكومتها القطاع الخاص وفورت له الحماية والتسهيلات، ما جعله أحد أعمدة القوة الاقتصادية والعسكرية في البلاد، مؤكداً أن دعم الاقتصاد المحلي هو الخطوة الأولى نحو بناء دولة قوية على جميع المستويات.

وأضاف أن ترامب، على عكس أوباما، تعامل مع الظاهرة بعقلية رجل أعمال يفهم منطق السوق أكثر من منطق السياسة، فاستعمل الأدوات الاقتصادية المتاحة أمامه لفرض واقع جديد على المستهلكين الأمريكيين، دون اللجوء إلى الخطابات التحفيزية أو الوعود.

وشدد الدكتور العربي على أن ترامب طبق الفكرة نفسها التي حاول أوباما تمريرها، لكن بأدوات مختلفة، حيث فرض رسوماً جمركية على السلع المستوردة، ما أدى إلى رفع أسعارها، ودفع المستهلكين بشكل غير مباشر للعودة إلى المنتجات الأمريكية كخيار أقل تكلفة نسبياً.

وأكد أن الفرق الجوهرى بين الرجلين يكمن في زاوية المعالجة: أوباما أراد إقناع المستهلك، بينما ترامب أراد فرض معادلة جديدة، وهذا ما يعكس بوضوح عقلية ترامب الاقتصادية التي لا تؤمن بالشعارات بل بالنتائج الفعلية.

فرصة لإنعاش الصناعة الأمريكية

كما أكد الخبير الجزائري أن الرئيس دونالد ترامب لجأ إلى فرض الرسوم الجمركية كوسيلة فعالة لإعادة التوازن في السوق الأمريكية، مستهدفاً من خلالها تقليص الاعتماد على السلع المستوردة، وتشجيع المستهلكين على العودة إلى المنتجات المحلية.

وأوضح أن رفع الرسوم الجمركية أدى بشكل مباشر إلى زيادة أسعار المنتجات المستوردة، مما جعلها أقل جاذبية للمستهلك الأمريكي الذي يبحث دائماً عن السعر المناسب، وهو ما أعاد الاعتبار للمنتج الأمريكي داخل السوق.

وأشار إلى أن هذا الإجراء كان جزءاً من خطة استراتيجية أوسع تهدف إلى إغناش الشركات الوطنية، وزيادة الطلب الداخلي على ما تنتجه، وهو ما يُترجم في النهاية إلى تعزيز النشاط الصناعي وخلق فرص عمل جديدة.

وأضاف العربي أن ترامب، من منطق عقلية كرجل أعمال، لم يتردد في التضحية بالمستهلك على المدى القصير، لأنه يدرك أن الفائدة الاقتصادية الأوسع ستعكس على الجميع في الأجل المتوسط والبعيد، من خلال اقتصاد قوي وصناعة محلية مزدهرة.

وشدد على أن هذا النوع من السياسات لا ينطلق من منطق الرفاهية اللحظية للمواطن، بل من رؤية استراتيجية ترى أن حماية الشركات الوطنية هي الأساس لأي مشروع اقتصادي ناجح، وهو ما

من واشنطن بدأت... شرارة حرب تجارية تهدد الاقتصاد العالمي



يرى البروفيسور نزييم سيني، أستاذ الاقتصاد بجامعة مارسيلا وخبير الاستشراف الاستراتيجي، في تصريح لـ «الأيام نيوز»، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أطلق فعليًا شرارة حرب تجارية عالمية من خلال توقيع على مراسيم فرض رسوم جمركية متبادلة، معتبرًا أن هذه الإجراءات تمثل تحولًا جذريًا عن مبادئ العولمة والتبادل الحر، وتندرج بإعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي على أسس أكثر صدامًا، بل وقد تفتح الباب أمام أزمة اقتصادية غير مسبوقة تتجاوز في خطورتها أزمته 1929 و2008.



البروفيسور نزييم سيني

أستاذ الاقتصاد بجامعة مارسيلا وخبير الاستشراف الاستراتيجي

وأكد البروفيسور نزييم سيني، أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أعلن فعليًا عن اندلاع حرب تجارية عالمية، من خلال توقيع على مراسيم تاريخية بفرض رسوم جمركية متبادلة.

وأوضح أن ترامب اختار لهذا الحدث مصطلحًا رمزيًا هو «يوم التحرير»، ليقدمه بوصفه انتصارًا اقتصاديًا وسياديًا للولايات المتحدة، في مشهد يحمل طابعًا تصعيديًا لا يعبر عن منطق التفاوض أو التعاون الدولي.

وأشار إلى أن هذه الرسوم الجمركية التي دخلت حيز التنفيذ في 5 و9 أبريل، تمهد رسميًا لمرحلة جديدة من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة وعدد من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم.

وأضاف أن طبيعة هذه الرسوم، التي وُصفت بـ«المتبادلة»، تعكس توجهًا أمريكيًا نحو فرض منطق القوة والرد بالمثل، بعيدًا عن مبادئ النظام التجاري العالمي القائم على التفاهات المتعددة الأطراف.

وشدّد البروفيسور سيني على أن هذه الخطوة إعلان مباشر عن تغيير قواعد اللعبة في التجارة الدولية، وهو ما يفتح الباب أمام سلسلة من الردود الانتقامية التي قد تعمق الانقسام الاقتصادي العالمي.

واعتبر أن هذه الإجراءات تمثل الشرارة الأولى لما يمكن وصفه بالحرب التجارية العالمية الثانية، في سابقة لم يشهدها الاقتصاد العالمي بهذا الشكل منذ عقود، ما يستدعي قراءة استراتيجية متأنية لتداعياتها المقبلة.

تداعيات اقتصادية متوقعة

وأكد البروفيسور نزييم سيني أن توقيع ترامب على هذه الرسوم الجمركية التاريخية لن يميز دون آثار اقتصادية عميقة، بل من المتوقع أن يُحدث صدمة اقتصادية على مستوى العالم، تتجاوز حدود الولايات المتحدة إلى باقي الاقتصادات العالمية.

وأوضح أن من بين أولى النتائج المحتملة لهذه الحرب التجارية هو دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة انكماش أكيد، نظرًا لما ستخلفه الرسوم المرتفعة من اضطراب في حركة التبادل التجاري وارتفاع في تكاليف الإنتاج والاستهلاك.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة نفسها ستأثر بشكل مباشر، إذ ستواجه موجة تضخمية حادة نتيجة ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مما سينعكس سلبيًا على القوة الشرائية للمواطن الأمريكي وعلى استقرار السوق المحلية.

وأضاف أن هذا التضخم الداخلي لن يبقى محصورًا في الولايات المتحدة، وإنما سيمتد أثره إلى بقية دول العالم، نظرًا لارتباط الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الأمريكي بشكل وثيق من خلال شبكات التجارة والتمويل العالمية.

وشدد سيني على أن هذه الخطوة قد تفتح المجال أمام تراجع

الاقتصادي العالمي على أسس أكثر صدامًا، وي طرح تساؤلات جدية حول مستقبل التعاون الدولي في المجال التجاري.

تحذير من أزمة اقتصادية عالمية أكبر من 1929 و2008

كما حذر أستاذ الاقتصاد بجامعة مارسيلا وخبير الاستشراف الاستراتيجي من أن السياسات التي تتبناها الإدارة الأمريكية الحالية، وعلى رأسها الرسوم الجمركية التصعيدية، تمثل خطرًا حقيقيًا على استقرار الاقتصاد العالمي، وقد تقود إلى أزمة اقتصادية كبرى لم يشهدها العالم من قبل.

وأوضح أن الحرب التجارية التي أطلقها ترامب هي مسار استراتيجي يُنذر بعواقب وخيمة، حيث إن انكماش حركة التجارة العالمية سيفضي حتمًا إلى انهيار في سلاسل التوريد، وركود واسع في مختلف الأسواق.

وأشار إلى أن الأزمات الاقتصادية الكبرى في التاريخ، مثل أزمة 1929 وأزمة 2008، رغم شدتها، قد تبدوان مجرد «زهوة» مقارنة بما قد ينتظر العالم إذا ما استمرت هذه التوجهات العدوانية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

وأضاف أن ما يزيد من خطورة الوضع هو غياب البدائل الواضحة أو الإرادة الدولية الحقيقية لاحتواء التصعيد، مما يفتح الباب أمام موجات من الذعر الاقتصادي، وتآكل الثقة في مستقبل الاستقرار العالمي.

وشدّد سيني على أن منطق فرض القوة الاقتصادية دون حساب للعواقب يهدد بتفكك النظام الاقتصادي الدولي، ويجعل كل دولة تبحث عن خلاصها بشكل منفرد، في مناخ تغيب فيه قواعد التعاون والتوازن.

وختم تصريحه بالتأكيد على أن هذا المسار التصادمي في السياسة التجارية، إذا لم يُواجه بحكمة دولية وتسيق جماعي، قد يكون الشرارة التي تُعيد البشرية إلى أجواء كساد اقتصادي شامل، بعواقب اجتماعية وجيوسياسية لا تُحسد عاقبها.

الثقة في النظام التجاري الدولي، وتؤدي إلى تقليص الاستثمارات العابرة للحدود، وزيادة حالة عدم اليقين لدى المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين.

وأشار إلى أن هذه التداعيات قد تكون بداية سلسلة من الارتدادات الاقتصادية المتلاحقة، التي من شأنها زعزعة الاستقرار العالمي، وإعادة رسم خريطة العلاقات الاقتصادية بين الدول الكبرى.

انهيار مبادئ العولمة وعودة منطق القوة بدل التفاوض

كما أكد البروفيسور نزييم سيني أن الإجراءات التي اتخذها الرئيس ترامب تعدّ انقلابًا على قرن كامل من التوجه نحو العولمة والتبادل الحر، إذ إنها تتسبب في منطق حرية التجارة الذي بُني عليه النظام الاقتصادي العالمي المعاصر.

وأوضح أن ترامب لا ينظر إلى التجارة الدولية كمجال للتفاهم والتكامل، وإنما يتعامل معها من زاوية الهيمنة وفرض القوة، متجاهلاً آليات التفاوض التي لطالما شكّلت قاعدة التعامل بين الدول.

وأشار إلى أن هذا التوجه يتعارض مع ما أثبتته العديد من كبار منطري الاقتصاد العالمي مثل ديفيد ريكاردو، بول صامويلسون، وجانجيدش بهاجواتي، الذين دافعوا عن فعالية نظام التجارة الحرة باعتباره المحرك الأساسي لنمو الاقتصاد العالمي.

وأضاف أن ترامب يبدو متأثرًا بأفكار فريدريش ليست، المفكر الذي نظّر لاستخدام الرسوم الجمركية كأداة حماية تهدف إلى تقوية الإنتاج الوطني على حساب الانفتاح، واعتبر أن هذه الرسوم استثمار طويل المدى في الإنتاجية.

وشدّد سيني على أن هذا التحول الفكري والسياسي في الإدارة الأمريكية يعكس نية صريحة في التخلي عن الانقادات والمؤسسات الدولية التي ترعى التبادل العادل، وتبني سياسات تجارية تقوم على المصلحة القومية الضيقة.

وأشار إلى أن هذا التراجع عن العولمة يهدد بإعادة تشكيل النظام

ترامب والذكاء الاصطناعي: من يقود من في حرب الرسوم الجمركية؟



يتساءل الدكتور رامي شاهين، خبير الذكاء الاصطناعي وتقنيات إدارة المستقبل، في حديثه مع «الأيام نيوز»، عما إذا كانت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد استعانت فعلياً ببروبات الذكاء الاصطناعي لصياغة سياساتها الجمركية، بعد أن تبين أن المعادلات التي استخدمتها الإدارة تشبه في بساطتها حسابات روبوتات المحادثة. ويحذر شاهين من خطورة الاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي دون إشراف بشري متخصص، مؤكداً أن مثل هذا النهج يمكن أن يؤدي إلى قرارات تجارية غير متزنة، ويدعو بالمقابل إلى تبني نماذج تحليل ذكية تدمج بين التكنولوجيا والرؤية الاستراتيجية لتحقيق سياسات أكثر عدالة وفعالية.



الدكتور رامي شاهين

خبير الذكاء الاصطناعي وتقنيات إدارة المستقبل - الأردن

وأكد الدكتور رامي شاهين أن النهج الذي اعتمده إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في فرض الرسوم الجمركية مثير للدهشة من الناحية الاقتصادية.

وأوضح أن الإدارة أعلنت عن فرض رسوم جمركية «فردية» على أكثر من 60 دولة حول العالم، بحجة أنها تسجل عجزاً تجارياً كبيراً مع الولايات المتحدة، إلا أن بعض هذه «الدول» لم تكن سوى جزر غير مأهولة مثل «هبريد وماكدونالدز» في القارة القطبية الجنوبية، والتي تسكنها البطاريق ولا تُصدر شيئاً على الإطلاق.

وأشار شاهين إلى أن طريقة حساب العجز التجاري التي تبنتها الإدارة الأمريكية كانت اختزالية ومضللة، حيث اعتمدت فقط على الميزان السلعي، متجاهلة فائض الولايات المتحدة في تجارة الخدمات مع عدد كبير من هذه الدول، مما شوّه الصورة الحقيقية للعلاقات التجارية.

وأضاف أن مثل هذه الحسابات لا تعكس الواقع الاقتصادي، ولا تأخذ بعين الاعتبار عوامل مؤثرة مثل الحواجز غير الجمركية، أو التبادل في قطاعات مثل السياحة والخدمات الرقمية، والتي أصبحت تشكل نسبة كبيرة من التبادلات الاقتصادية بين الدول.

وشدّد على أن الخطأ لا يكمن فقط في الأرقام، بل في الذهنية التي تتعامل مع التجارة العالمية بمنطق الأرقام المجتزأة، دون وعي بالتشابك المعقد الذي يربط الأسواق وسلاسل التوريد والاستثمار عبر العالم.

وأشار بالقول إن هذا النوع من الحسابات «السطحية» لا يليق بدولة بحجم الولايات المتحدة، وي طرح تساؤلات حقيقية حول من صاغ هذه السياسة التجارية، وهل تم استخدام أدوات تحليل جديّة أم مجرد نماذج أولية تتفقد للعمق والدقة.

روبوتات الذكاء الاصطناعي تحاكي سياسات ترامب... وتحذر منها!

والمفارقة الغريبة في سياسة ترامب التجارية حسب شاهين تكمن في أن بعض روبوتات المحادثة المدعومة بالذكاء الاصطناعي قادرة على إعطاء نفس النتائج التي استخدمتها الإدارة الأمريكية لحساب الرسوم الجمركية على الدول.

وأوضح أن روبوتات مثل «شات جي بي تي»، حين طُرِحَ عليها سؤال حول كيفية فرض رسوم لتحقيق توازن تجاري مع دول العالم، قدّمت نفس النوع من الحسابات التي قامت بها إدارة ترامب، والتي تعتمد ببساطة على قسمة العجز التجاري على صادرات كل دولة.

وأشار إلى أن المثير في الأمر أن هذه الروبوتات حدّرت من هذا

ذي حدين: فهو قادر على تعزيز فعالية السياسات إذا استُخدم بشكل سليم، لكنه قد يُنتج قرارات كارثية إذا تم التعامل معه على أنه بديل للعقل البشري، لأداة مساعدة له.

وشدّد على أن المطلوب اليوم هو تطير استخدام الذكاء الاصطناعي داخل مؤسسات اتخاذ القرار، من خلال بناء فرق مختصة تجمع بين المهارات التقنية والفهم العميق للسياق الاقتصادي والسياسي، بما يضمن توازناً بين سرعة التحليل ودقّة الرؤية.

حلول ذكية بديلة تخدم التجارة

ويوضح الخبير أن الذكاء الاصطناعي قادر على بناء نماذج تحليل متعددة الأبعاد، تأخذ بعين الاعتبار السلع والخدمات، وسلاسل الإمداد، ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، مما يسمح بتحديد مواطن الخلل الفعلية في العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين.

وأشار إلى أهمية استخدام تقنيات مثل «محاكاة الرسوم الجمركية الديناميكية» التي تتيح للحكومات توقع تأثير الرسوم قبل فرضها، وفهم السيناريوهات المحتملة من حيث الأسعار، الوظائف، وردود الفعل الدولية.

وأضاف شاهين أن من بين الحلول الذكية الأخرى توظيف «الذكاء التجاري التنبؤي»، الذي يسمح برصد التغيرات في الأسواق العالمية وتحديد التوقيت المثالي لعقد صفقات تجارية جديدة أو تعزيز إنتاج محلي بديل للواردات.

وشدّد على ضرورة إنشاء مؤسسات متخصصة، مثل «مركز وطني لتحليل القرارات المدعومة بالذكاء الاصطناعي»، إلى جانب سنّ تشريعات تُنظّم استخدام هذه الأدوات في صنع السياسات، وتضمن الشفافية والمساءلة وتمنع الانزلاق نحو قرارات مرتجلة أو غير مدروسة.

وأكد على أن الحل لا يكمن في رفض الذكاء الاصطناعي، وإنما في توجيهه نحو بناء سياسات قائمة على البيانات والتحليل العميق، بعيداً عن التبسيط والخطابات الشعبوية، موضحاً أن هذا التوجّه هو ما تحتاجه الدول لمواجهة التحديات الاقتصادية باحترافية ومرونة.

النوع من الحسابات، ووصفتها بأنها «مبسّطة أكثر من اللازم» ولا تعكس التعقيد الحقيقي للعلاقات التجارية بين الدول.

وأضاف شاهين أن روبوتات الذكاء الاصطناعي تهتبت إلى أن فرض رسوم جمركية بهذه الطريقة قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتعاقد التوترات مع الشركاء التجاريين، وظهور ردود فعل انتقامية قد تضر بالمصالح الأمريكية نفسها.

وشدّد على أن هذه التحذيرات من أنظمة الذكاء الاصطناعي يجب أن تكون جرس إنذار لصانعي القرار، خصوصاً إذا كانت النماذج الأولية التي استخدمتها الإدارة تفتقر إلى الرقابة والتحليل البشري المتخصص، وهو ما يفتح الباب أمام قرارات غير متزنة وخطيرة.

وأكد الدكتور شاهين على أن الذكاء الاصطناعي قد يكون أداة فعالة في دعم القرار، لكنه لا يمكن أن يكون بديلاً عن التحليل الاستراتيجي البشري الواعي، محدّراً من الاعتماد الكلي على أدوات تقنية دون فهم عمق للأبعاد الاقتصادية والجيوستراتيجية.

ذكاء اصطناعي دون إشراف بشري... قرارات كارثية

ولعل أحد أخطر مظاهر استخدام الذكاء الاصطناعي في السياسة الاقتصادية، حسب الدكتور رامي شاهين، هو الاعتماد عليه دون إشراف بشري متخصص، مشيراً إلى أن ما قامت به إدارة ترامب في ملف الرسوم الجمركية قد يكون مثلاً صارخاً على هذا الخلل.

وأوضح أن الذكاء الاصطناعي، رغم قدرته الكبيرة على المعالجة السريعة للبيانات، يظل أداة تحليلية غير قادرة على إدراك الأبعاد الاستراتيجية والسياسية والإنسانية للقرارات الاقتصادية، ما قد يؤدي إلى قرارات متسرعة أو اختزالية إذا تُرك دون رقابة بشرية.

وأشار إلى أن استخدام روبوتات المحادثة في نمذجة السياسة التجارية الأمريكية، أو حتى الاقتباس من نتائجها، يعكس خطورة كبيرة عندما تُؤخذ هذه النماذج كمرجع دون تدقيق أو مراجعة من خبراء في الاقتصاد والتجارة الدولية.

وأضاف شاهين أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يتحوّل إلى سلاح

من الذهب إلى النفط.. ارتدادات الرسوم الجمركية تهز أسواق المال



أعطى الخبير الاقتصادي المصري أحمد معطي، المدير التنفيذي لشركة «في أي ماركس»، في حديثه مع «الأيام نيوز» قراءة وتفسيرًا لحالة الاضطراب التي اجتاحت الأسواق العالمية عقب فرض الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رسوماً جمركية واسعة، معتبراً أن ما جرى يُندَر بلزلة اقتصادية شامل. وأوضح أن الذهب ارتفع بشكل مفاجئ، وتراجع الدولار، واهتزت مؤشرات البورصات الأمريكية، إلى جانب انخفاض سعر النفط، ما يعكس حالة القلق وعدم اليقين في الأسواق. وأكد أن هذه السياسات تذر بتغييرات جذرية في العلاقات التجارية الدولية، وتُعيد تشكيل النظام الاقتصادي العالمي على أسس أكثر توترًا وصدامًا.



أحمد معطي

خبير اقتصادي ومدير تنفيذي لشركة «في أي ماركس» - مصر

وأكد أحمد معطي، أن قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية على عدد كبير من الدول أثارت حالة من القلق الشديد في الأسواق المالية العالمية، تجلت بشكل مباشر في حركة الذهب والدولار.

وأوضح أن الأسواق سارعت إلى الاحتماء بالمعدن الأصفر كملاذ آمن، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الذهب بنسبة تتجاوز 3%، ليصل إلى 3160 دولارًا للأونصة، وهو مستوى يعكس حجم الخوف وعدم اليقين لدى المستثمرين العالميين.

وأشار معطي إلى أن هذا الارتفاع المفاجئ في الذهب تزامن مع تراجع ملحوظ في قيمة الدولار الأمريكي، وهو ما يؤكد أن الأسواق تتخوف من التبعات الاقتصادية الأوسع للقرارات الجمركية، ومن احتمال الدخول في دوامة من التوترات التجارية التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي العالمي.

وأضاف أن الأسواق عادة ما تتحرك بشكل استباقي تجاه الأزمات المحتملة، وما حدث بعد إعلان الرسوم يعكس تقدير المستثمرين لخطورة الموقف، خاصة وأن الرسوم جاءت في سياق سياسات حمائية متزايدة تهدد التبادل التجاري الحر.

وشدد معطي على أن التحركات الحادة في أسعار الذهب والدولار هي بمثابة «أول إنذار» لزلزال اقتصادي أكبر، قد يتسبب في اختلالات أوسع في حركة الأموال، وأسعار الفائدة، وسلوك المستثمرين في البورصات العالمية.

وأكد على أن هذه المؤشرات تستدعي يقظة من قبل الحكومات والأسواق الناشئة، لأن أي تغييرات مفاجئة في الأصول الدولية الأساسية، مثل الذهب والدولار، ستعكس حتمًا على الاقتصادات الهشة والمعرضة لصدمات خارجية.

البورصات الأمريكية تهتز... مؤشرات في المنطقة الحمراء

ولعل أحد أبرز تداعيات قرارات الرسوم الجمركية التي اتخذتها إدارة ترامب حسب الخبير المصري كان الانخفاض السريع في مؤشرات البورصات الأمريكية، ما يعكس مستوى القلق والانكماش في ثقة المستثمرين تجاه السوق الأمريكية.

وأوضح معطي أن مؤشرات رئيسية مثل ناسداك ودوا جونز شهدت تراجعًا ملحوظًا خلال فترة وجيزة، وهو ما يُعد مؤشرًا واضحًا على أن الأسواق رأت في تلك الإجراءات مصدرًا لعدم الاستقرار والارتباك.

وأشار إلى أن تراجع الأسهم الأمريكية يؤثر على السوق المحلي الأمريكي ويمتد أثره عالميًا، بحكم الترابط الكبير بين الأسواق المالية

الدولية، حيث تؤدي مثل هذه الهزات إلى انسحابات واسعة لرؤوس الأموال، خاصة من الأسواق الناشئة.

وأضاف أن البورصات بطبيعتها مرآة لحالة التوقعات الاقتصادية، وما حدث بعد إعلان الرسوم يُعَبَّر عن مخاوف من تباطؤ النمو، وتزايد العوائق التجارية، وارتفاع تكاليف الإنتاج والاستيراد، ما قد يدفع الشركات الكبرى نحو الحذر في الاستثمار والتوسع.

وشدد معطي على أن هذه الخسائر في أسواق الأسهم تمثل إشارة قوية إلى عمق القلق المالي الذي خلقتة السياسات الحمائية المفاجئة، مضيفًا أن الأسواق تترقب الآن ردود أفعال باقي الدول، وما إذا كانت ستلجأ لخطوات انتقامية أو تفاوضية.

وأكد المتحدث على أن استمرار هذا الاتجاه قد يُعيد الأسواق إلى سيناريوهات تشبه الأزمات الكبرى السابقة، ما لم يتم احتواء التوترات التجارية وتقديم رؤى واضحة حول مستقبل العلاقات الاقتصادية بين القوى الكبرى.

النفط في قلب المعادلة... وخطة أمريكية لتقليل الاستيراد

كما أوضح الخبير الاقتصادي المصري، أن تأثير قرارات الرسوم الجمركية لم يتوقف عند الأسواق المالية، وامتد إلى أسواق الطاقة، حيث شهدت أسعار النفط تراجعًا ملحوظًا إلى دون 70 دولارًا للبرميل، وهو ما يعكس بوضوح حالة القلق العالمية من تأثير هذه السياسات على النمو الاقتصادي العالمي.

وأشار إلى أن تراجع أسعار النفط يُعد نتيجة مباشرة لحالة عدم اليقين، خاصة مع توقعات بانخفاض الطلب العالمي بسبب الركود المحتمل، وهو ما يدفع الأسواق إلى إعادة تقييم مراكزها في قطاع الطاقة، سواء في الإنتاج أو التخزين أو الاستثمار.

وأضاف معطي أن إدارة ترامب بدت حريصة على تقليل الاعتماد على النفط المستورد، في محاولة لتعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق نوع من التوازن في سوق الطاقة، ما يُعتبر جزءًا من توجه استراتيجي أوسع يربط الأمن الاقتصادي بالأمن الطاقوي.

وأكد أن هذا التوجه يتماشى مع سياسات خفض التضخم التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها، من خلال تخفيض أسعار النفط محليًا، بما يقلل من تكاليف النقل والإنتاج، وبالتالي يخفف من ضغوط الأسعار على المستهلكين الأمريكيين.

وشدد معطي على أن هذه السياسات قد تبدو مفيدة للولايات المتحدة في المدى القصير، لكنها تُترك التوازن العالمي في قطاع الطاقة، خاصة بالنسبة للدول المنتجة والمصدرة، التي ستأثر سلبًا بتراجع الأسعار وفقدان جزء من أسواقها.

وقال إن استمرار هذا النهج قد يؤدي إلى تحولات جذرية في خريطة الإنتاج الطاقوي العالمي، ويعيد طرح تساؤلات جوهرية حول مستقبل التعاون بين الدول في ملف الطاقة، وسط توجهات أمريكية أكثر انعزاليًا وتركيزًا على الذات.

النظام الاقتصادي العالمي على صفيح ساخن

ولم يخف معطي أن قرارات الرسوم الجمركية التي اتخذها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تُنذر بتحولات عميقة في شكل النظام الاقتصادي العالمي، وتهدد بإعادة تشكيل العلاقات التجارية الدولية على أسس من التوتر والمواجهة بدل التعاون والتكامل.

وأوضح أن هذه السياسات تفتح الباب أمام موجة من التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والدول التي فرضت عليها الرسوم، خصوصًا في ظل غياب آليات تفاوض فعالة أو رغبة واضحة في التوصل إلى تسويات عادلة تحفظ مصالح الأطراف المختلفة.

وأشار إلى أن تصاعد النزاعات التجارية سيؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل منظمة التجارة العالمية، ويزيد من نزعة كل دولة إلى الانكفاء على مصالحها القومية، وهو ما يُضعف التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف.

وأضاف معطي أن مثل هذه القرارات قد تدفع العديد من الدول إلى مراجعة اتفاقياتها التجارية والاستثمارية، وتفضيل التعامل مع شركاء لا تشملهم السياسات الحمائية الأمريكية، مما يُعيد رسم خارطة التبادل التجاري العالمي.

وشدد على أن الأسواق العالمية أصبحت أكثر هشاشة تجاه القرارات الأحادية، حيث لم تعد السياسات الاقتصادية تتوقف عند حدود دولة واحدة، وإنما تنتشر تداعياتها بشكل فوري عبر الأسواق المالية وسلاسل التوريد وشبكات الإنتاج العالمية.

وأشار بالقول إن العالم يقف أمام لحظة مفصلية في مسار العولمة الاقتصادية، مؤكدًا أن ما يحدث اليوم تحول استراتيجي ستكون له آثار بعيدة المدى على مسار النمو، واتجاهات الاستثمار، ومستقبل التعاون الدولي.

هل تُغيّر الرسوم الجمركية خريطة الاقتصاد العربي؟



هروب محتمل للاستثمارات نحو الدول العربية غير المتأثرة

كما حذر البروفيسور رضا الشكندالي من احتمال حدوث تحوّل في حركة الاستثمارات الأجنبية، بل وحتى المحلية، داخل المنطقة العربية، نتيجة التفاوت في الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة على بعض الدول دون غيرها، مما قد يُعيد رسم خريطة الجاذبية الاقتصادية في المنطقة.

وأوضح أن المستثمرين، خاصة أولئك الذين يعتمدون على التصدير نحو السوق الأمريكية، قد يُفضّلون نقل استثماراتهم إلى الدول العربية التي لم تُفرض عليها رسوم مرتفعة، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، للاستفادة من ميزة تنافسية أكبر.

وأشار إلى أن دولاً مثل تونس والأردن قد تكون في وضعية حرجة، إذ أن ارتفاع الرسوم المفروضة على صادراتها نحو أمريكا يُضعف من جاذبيتها كموقع إنتاجي للمستثمرين الموجهين نحو السوق الأمريكية، مما يُهدد بفقدان جزء من استثماراتها الخارجية.

وأضاف أن هذا التحوّل قد يشمل أيضاً المستثمرين المحليين، خاصة المصدرين منهم، الذين سيبحثون عن بيئة ضريبية وجمركية أكثر استقراراً وانفتاحاً على الأسواق الكبرى دون قيود إضافية.

وشدد الشكندالي على أن هذا الواقع الجديد يُحتم على الدول العربية المتضررة مراجعة سياساتها الاستثمارية، والعمل على تحسين بيئة الأعمال، وتقديم حوافز واقعية قادرة على الحفاظ على الاستثمارات الحالية وجذب أخرى بديلة.

وأكد على أن الحفاظ على جاذبية الاستثمار في المنطقة يتطلب تنسيقاً عربياً مرتناً، يأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجذرية في بيئة التجارة الدولية، والعمل على تعزيز التكامل الإقليمي كخيار استراتيجي لمواجهة التحولات العالمية.

النفط في قلب العاصفة... الرابحون والخاسرون في العالم العربي

كما أوضح البروفيسور رضا الشكندالي أن من بين أبرز التداعيات غير المباشرة للحرب التجارية التي أشعلتها قرارات الرسوم الأمريكية، التأثير المحتمل على الأسعار العالمية للنفط، نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على الطاقة.

وأكد أن تراجع الطلب الناتج عن الركود المرتقب، خاصة في أسواق رئيسية كالصين وأوروبا، سيؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط، وهو ما ستكون له نتائج متفائلة على الدول العربية بحسب موقعها من معادلة الإنتاج والاستهلاك.

وأشار إلى أن الدول العربية الموردة للنفط قد تستفيد نسبياً من هذا الانخفاض بسبب تراجع كلفة التزود بالطاقة، في حين ستتضرر بشدة الدول المصدرة للنفط، التي ستكبد خسائر كبيرة على مستوى العائدات، ما سيُرهق موازنتها ويزيد من عجزها المالي.

المنطقة، وعلى حجم الاستثمارات والتبادل التجاري معها.

وأضاف أن أوروبا كذلك تُعد شريكاً اقتصادياً استراتيجياً لمعظم الدول العربية، وإن أصيبت هذه السوق بالركود بسبب السياسات الأمريكية، فستقلص فرص النمو والتصدير والتمويل أمام الدول العربية، حتى وإن لم تكن مستهدفة بشكل مباشر.

وشدد الشكندالي على أن هذا الترابط الاقتصادي العالمي يجعل الدول العربية جزءاً من سلسلة التأثير غير المباشر، حيث تنتقل الصدمة من الأسواق الكبرى إلى الشركاء الأصغر عبر انخفاض الطلب العالمي، وتقلبات الأسواق، وتراجع ثقة المستثمرين.

وأكد على أن الرهان على «النجاة الفردية» لم يعد واقعياً، لأن أي اضطراب في النظام الاقتصادي العالمي ستكون له ارتدادات على كل من هو مرتبط به، وهو ما يضع كل الدول العربية، دون استثناء، أمام مسؤولية التكيف مع تبعات هذا الواقع الجديد.

ركود وتضخم ورفع للفائدة... وصفة أزمة شاملة في العالم العربي

كما أكد البروفيسور التونسي أن تداعيات القرارات الجمركية الأمريكية لن تتوقف عند حدود التبادل التجاري، وستعكس على الأداء الاقتصادي العام في الدول العربية، من خلال موجة ركود اقتصادي متوقعة، مصحوبة بارتفاع في نسب التضخم، مما سيُدخل المنطقة في وضعية معقدة ماليًا وتقدياً.

وأوضح أن تراجع النمو الاقتصادي العالمي سيؤثر مباشرة على الطلب على صادرات الدول العربية، سواء تعلق الأمر بالسلع أو الخدمات، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي وتباطؤ في خلق فرص العمل، مما يُضعف القدرة الشرائية ويزيد الضغوط الاجتماعية.

وأشار إلى أن ارتفاع الأسعار العالمية نتيجة التوترات التجارية، إلى جانب تراجع العرض في بعض الأسواق، سيُسهم في تصاعد معدلات التضخم في معظم الدول العربية، ما سيُجبر البنوك المركزية على التدخل من خلال رفع نسب الفائدة المديرية.

وأضاف أن رفع الفائدة سيزيد من كلفة الاقتراض الداخلي والخارجي، مما يُثقل كاهل المؤسسات الاقتصادية والمواطنين، ويضعف القدرة على الاستثمار، في وقت تحتاج فيه الدول العربية إلى تعزيز الإنفاق لتحفيز النمو الاقتصادي ومواجهة التحديات الاجتماعية.

وشدد الشكندالي على أن هذا الواقع سيكون أكثر قسوة على الدول ذات المديونية العالية، خاصة تلك التي تعتمد على الاقتراض الخارجي، لأن ارتفاع الفائدة في الأسواق العالمية - وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا - سيرفع من كلفة خدمة الدين بشكل مباشر.

وتبته إلى أن الدول العربية مقبلة على مرحلة تتطلب إصلاحات هيكلية شاملة، وخططاً إنفاذية مرتبة تأخذ بعين الاعتبار هذه المتغيرات، محذراً من أن استمرار الاعتماد على السياسات التقليدية في ظل هذه الأوضاع قد يُفاقم الأزمة بدل التخفيف منها.

يعتبر البروفيسور التونسي رضا الشكندالي، الأستاذ الجامعي المختص في الاقتصاد، في تصريحه لـ«الأيام نيوز»، أن الرسوم الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة تشكّل عامل اضطراب واسع النطاق في المنطقة العربية، نظراً لتأثيرها المباشر على عدد من الدول، وغير المباشر على باقي الدول المرتبطة بشبكات التجارة العالمية. ويرى أن هذا التفاوت في التأثير يُترك الموقف العربي الموحد، ويفتح الباب أمام ركود اقتصادي وتضخم متصاعد، مع احتمال فقدان بعض الدول لجاذبيتها الاستثمارية لصالح دول عربية أخرى لم تُمس برسوم مرتفعة.



البروفيسور رضا الشكندالي

أستاذ جامعي مختص في الاقتصاد - تونس

ويرى الشكندالي أن قرارات الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية جديدة أحدثت شرخاً واضحاً في الموقف الاقتصادي العربي، بسبب المعاملة غير المتكافئة التي استهدفت عدداً محدوداً من الدول العربية دون غيرها.

وأوضح أن ست دول عربية فقط فرضت عليها رسوم جمركية مرتفعة، وهي سوريا بنسبة 41%، العراق 39%، ليبيا 31%، الجزائر 30%، تونس 28%، والأردن 20%، بينما بقيت باقي الدول العربية في منأى عن هذه الزيادات، مما أوجد تفاوتاً حاداً في مستوى التأثير.

وأشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي ومصر والمغرب ولبنان والسودان واليمن لم تُفرض عليها رسوم إضافية، إذ بقيت الرسوم على وارداتها من الولايات المتحدة مساوية لتلك المفروضة على البضائع الأمريكية، وهو ما يجعلها غير منيعة بشكل مباشر بهذه الإجراءات.

وأضاف أن هذا التباين يُضعف إمكانية بلورة موقف عربي موحد أو اتخاذ قرار جماعي تحت مظلة جامعة الدول العربية، لأن المصالح لم تتضرر بالدرجة نفسها، مما يدفع كل دولة إلى التركيز على تداعياتها الخاصة بمعزل عن غيرها.

وشدد الشكندالي على أن مثل هذا الواقع الاقتصادي غير المتكافئ لا يخدم التكامل العربي، ويُعمّق الفجوة بين دول المنطقة في التعامل مع الأزمات العالمية، ويُعقد أي محاولة لبناء جبهة تفاوضية جماعية أمام الشركاء الدوليين.

وأشار بالقول إن الرسوم الأمريكية فرّقت بين دول العالم، وأيضاً خلقت تفاوتاً داخل الفضاء العربي نفسه، وهو ما يستدعي نقاشاً جدياً على المستوى الإقليمي حول آليات التنسيق الاقتصادي في مواجهة التحديات الخارجية المشتركة.

شراكات اقتصادية تحت الضغط... والدول غير المستهدفة ليست بمنأى

وأكد البروفيسور رضا الشكندالي أن التأثيرات الاقتصادية لقرارات ترامب لا تقتصر فقط على الدول العربية الست التي فرضت عليها رسوم جمركية مرتفعة، وإنما تمتد إلى باقي الدول العربية بشكل غير مباشر، من خلال تشابكها مع أسواق عالمية رئيسية تأثرت بشدة بهذه الإجراءات.

وأوضح أن غالبية الدول العربية، حتى التي لم تُفرض عليها رسوم مباشرة، ترتبط اقتصادياً بأسواق كبرى مثل السوق الأوروبية، السوق الصينية، والسوق الشرق أوسطية، وهي بدورها تضررت من الحرب التجارية التي أشعلتها الولايات المتحدة، ما سينعكس على الشركاء العرب.

وأشار إلى أن الصين تحديداً، التي فرضت عليها الولايات المتحدة أعلى الرسوم الجمركية، تُعد من أبرز الشركاء التجاريين لكثير من الدول العربية، وبالتالي فإن تراجع النمو في الصين سيؤثر على صادرات

تأثير مزدوج عبر النفط والدولار.. الرسوم الترامبية تطرق أبواب الاقتصاد الجزائري



قال المحلل الاقتصادي سمير جعوتي، في تصريح لـ«الأيام نيوز»، من احتمال تأثر الجزائر بشكل مباشر بقرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المتعلقة بفرض رسوم جمركية على عشرات الدول، مشيرًا إلى أن العلاقات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة تبقى محدودة. لكنه في المقابل حذر من تأثيرات غير مباشرة قد تظل الاقتصاد الجزائري من خلال تراجع أسعار النفط أو تغير قيمة الدولار، مؤكدًا أن استمرار هذا النهج قد يؤدي إلى زعزعة النظام المالي العالمي ويمهد لما وصفه بـ«شهادة وفاة الدولار».



الدكتور سمير جعوتي

محلل اقتصادي

وأكد جعوتي أن تأثير قرارات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المتعلقة برفع الرسوم الجمركية على الاقتصاد الجزائري، يظل في جوهره محدودًا من الناحية المباشرة، نظرًا لطبيعة العلاقات التجارية الضعيفة نسبيًا بين البلدين.

وأوضح أن المبادلات التجارية بين الجزائر والولايات المتحدة لا تُعد كبيرة، حيث تتركز الصادرات الجزائرية نحو السوق الأمريكية بشكل أساسي في قطاع المحروقات، الذي لم يُستهدف مباشرة في حزمة الرسوم الجمركية الترامبية المعلنة حتى الآن.

وأشار إلى أنه في حال بقيت الرسوم محصورة في قطاعات السلع المصنعة والخدمات، فإن الجزائر لن تتأثر بشكل مباشر، خصوصًا أنها ليست من بين الدول التي تشهد عجزًا تجاريًا كبيرًا مع الولايات المتحدة أو تُعد شريكًا استراتيجيًا في قطاعات الصناعة الثقيلة.

وأضاف جعوتي أن الرسوم الترامبية طالت أكثر من 60 دولة، بعضها لا يربطها تبادل تجاري فعلي مع أمريكا، وهو ما يسلب الضوء على الطبيعة الانتقائية والمثيرة للجدل في هذه السياسات، لكنها تبقى بعيدة - ظاهريًا - عن التأثير المباشر على الاقتصاد الجزائري.

وشدد على أن الاعتماد المحدود للجزائر على السوق الأمريكية كمصدر رئيسي للواردات أو وجهة رئيسية للصادرات، يجعلها خارج دائرة التصعيد الجمركي المباشر، إلا ذلك لا يعني أن الجزائر في منأى عن تبعات هذه القرارات.

وأشار إلى أن الخطر الحقيقي يكمن في الارتدادات غير المباشرة التي قد تنتج عن هذه السياسات، وهو ما يستدعي المتابعة الدقيقة لتطورات المشهد التجاري العالمي، حتى وإن كانت العلاقات الثنائية الجزائرية-الأمريكية محدودة.

الجزائر في مرمى تداعيات غير مباشرة عبر النفط والدولار

والخطر الأكبر على الاقتصاد الجزائري - حسب المحلل الاقتصادي - لا يكمن في الرسوم الجمركية الأمريكية بحد ذاتها، وإنما في تداعياتها غير المباشرة، التي قد تضرب أهم مراكز الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، وفي مقدمتها أسعار النفط وسعر صرف الدولار.

وأوضح أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادراتها من المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، وهو ما يجعلها شديدة التأثر بأي تراجع في الطلب العالمي على النفط، خصوصًا إذا أدت قرارات ترامب إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ودخول بعض الاقتصادات الكبرى في حالة ركود.

وأشار إلى أن أي تراجع في أسعار النفط، نتيجة لتقلص الطلب العالمي، سينعكس مباشرة على الإيرادات الجزائرية، ويُعيد الضغط على الميزانية العامة وميزان المدفوعات، في وقت تسعى فيه الحكومة إلى تقليص العجز وتعزيز الاحتياطيات.

وأضاف جعوتي أن الدولار الأمريكي بدوره يمثل متغيرًا حاسمًا

في هذه المعادلة، حيث أن فرض رسوم جمركية واسعة قد يؤثر على قيمته في الأسواق العالمية، فإذا تراجعت قيمة الدولار، سترتفع فاتورة الواردات الجزائرية، التي تعتمد بشكل كبير على السلع المسعرة بالدولار. وشدد على أن الجزائر، مثلها مثل العديد من الدول النامية، ستجد نفسها في موقع هش إذا حدث تذبذب حاد في أسعار الطاقة أو تغير مفاجئ في قيمة العملة الأمريكية، خصوصًا مع محدودية تنوع اقتصادها الداخلي.

وتبّه بالقول إن القراءة المتأنية لتداعيات الرسوم الترامبية يجب ألا تقتصر على القنوات الرسمية المباشرة، ويجب أن تمتد لتحليل الأثر غير المباشر عبر الأسواق العالمية، لأن ما يهز الاقتصاد العالمي سيرتد بطريقة أو بأخرى على اقتصاد الجزائر.

خفض محتمل لقيمة الدولار... والجزائر ضمن المتأثرين بصمت

ويؤكد المحلل الاقتصادي سمير جعوتي أن أحد السيناريوهات المحتملة في حال استمرار الرئيس ترامب أو من يسير على نهجه في تطبيق سياسة الرسوم الجمركية هو اللجوء إلى خفض قيمة الدولار الأمريكي بهدف تعزيز تنافسية السلع الأمريكية في الأسواق العالمية.

وأوضح أن خفض الدولار سيكون محاولة لتعويض آثار الرسوم على الصادرات الأمريكية، لكنه يحمل في طياته مخاطر كبيرة على اقتصادات عديدة، وعلى رأسها الدول التي تربط عملاتها بالدولار أو تعتمد عليه بشكل كبير في معاملاتها التجارية والمالية.

وأشار إلى أن الجزائر من بين الدول التي ستأثر بشكل غير مباشر في حال تراجع قيمة الدولار، خاصة وأن أغلب الواردات الجزائرية تتم بالدولار، مما يعني ارتفاعًا في تكلفتها، وبالتالي ضغطًا جديدًا على الميزان التجاري واحتياطي الصرف.

وأضاف جعوتي أن خفض قيمة الدولار يمكن أن يترك أيضًا الأسواق المالية العالمية، حيث أن التغير في قيمة العملة الأمريكية يُحدث هزات في حركة رؤوس الأموال، ويُضعف ثقة المستثمرين في استقرار النظام النقدي الدولي.

وشدد على أن الدول التي تمتلك احتياطيات بالدولار أو تستثمر في سندات الخزينة الأمريكية ستأثر أيضًا، لأن قيمة هذه الأصول ستراجع، مما قد يُفقد جزءًا من وزنها المالي والاستراتيجي، وهو ما ينطبق أيضًا على الجزائر بدرجة أو بأخرى.

وأشار إلى أن خفض قيمة الدولار قد لا يُعلن رسميًا، لكنه قد يتحقق من خلال قرارات مترابطة تؤدي إلى تراجع القوة الشرائية العالمية للعملة الأمريكية، وهو ما يجعل الدول المرتبطة به - مثل الجزائر - عرضة لمخاطر مالية صامتة لكنها حقيقية.

شهادة وفاة الدولار؟... تحذير من اهتزاز الأسواق العالمية

وحذّر المحلل الاقتصادي الجزائري من أن المسار الذي تنتهجه الإدارة الأمريكية في التعامل مع التجارة العالمية، وعلى رأسه تصعيد الرسوم الجمركية، قد يكون مقدمة لانهايار الثقة في الدولار الأمريكي، وهو ما وصفه بـ«توقيع شهادة وفاة الدولار» إذا لم يتم تدارك الأوضاع.

وأوضح أن الدولار يستمد قيمته من قوة الاقتصاد الأمريكي، ومن الثقة الدولية في استقرار السياسة المالية والنقدية للولايات المتحدة، وهذه الثقة تهتز بشدة عندما تتحول القرارات الاقتصادية إلى أدوات للصراع السياسي والتجاري دون حساب للعواقب.

وأشار إلى أن الدولار يُستخدم اليوم كعملة احتياط رئيسية عالميًا، وتُسعر به معظم السلع الاستراتيجية مثل النفط والذهب، فضلًا عن كونه أساسًا لمعظم الاستثمارات العالمية في السندات، وعلى رأسها سندات الخزينة الأمريكية.

وأضاف جعوتي أن أي اهتزاز في قيمة الدولار أو شكوك حول مستقبله، سينعكس بشكل مباشر على الأسواق المالية العالمية، التي قد تشهد موجات من التذبذب والخروج المفاجئ لرؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، ما سيؤثر سلبيًا على استقرارها الاقتصادي والمالي.

وشدد على أن الأصول الموقّمة بالدولار، بما في ذلك استثمارات الدول في السندات الأمريكية، قد تُسجل خسائر ملموسة إذا فقد الدولار جزءًا من مكانته الدولية، وهو ما يتطلب من الدول النامية، مثل الجزائر، تنوع أصولها وتقليل ارتباطها للعملة الأمريكية.

وأكد على أن العالم لم يعد في منأى عن تداعيات قرارات اقتصادية تتخذ من جانب واحد، وأن التكماش الثقة في الدولار ستكون له تداعيات تتجاوز أمريكا، لتصل إلى كل دولة ترتبط عملتها أو اقتصادها بهذه العملة، بشكل مباشر أو غير مباشر.

أقرب ما يكون إليك..



<https://elayemnews.dz>

New الأيام



المسؤولية بين الفردية والجماعية: رؤية متوازنة



يقلم/ حلمي أبو طوله

القرآن الكريم المسؤولية الجماعية في عدة مواضع، سواء في العقاب أو في تحمل تبعات الاجتماعية والاقتصادية. ومن أبرز هذه الآيات: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (الأنفال: 25)، وفيها تحذير من أن فساد فئة من المجتمع قد يؤدي لعقاب يشمل الجميع إذا لم يتم التصدي له. وأيضا المسؤولية الجماعية في القصص والديبات: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: 164)، فتؤكد هذه الآية أن المسؤولية الفردية هي الأصل، فلا يحاسب أحد بجريسته غيره، لكن في القتل الخطأ تتحمل العاقلة (العشييرة أو القبيلة) الدية دعماً للتكافل الاجتماعي.

وأيضاً: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِماً إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِماً خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً وَدِيَةٌ مُسَلَّماًةً إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا﴾ (النساء: 92)، بحيث تدل الآية على أن دية القتل الخطأ واجبة، وقد فُضلت في السنة النبوية بأن العاقلة (أهل القاتل) يشاركون في دفعها.

ولنا في الهدي النبوي الشريف وقفة وإشارة فيما يتعلق بتحمل المسؤولية الجماعية والتسبب غير المباشر في الأضرار من خلال مسألة «الرئية»، وهي حادثة وقعت في عهد النبي (ص) تتعلق بحكم قضائي صدر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أثناء توليه القضاء في اليمن.

وتتلخص القصة في: (اجتمع قوم حول رئية بها أسد، فسقط أحددهم، ولحقه ثلاثة آخرون محاولين إنقاذه، فقتلهم الأسد. فحكم علي بن أبي طالب بجمع دية كاملة ونصف دية وثلث دية وربع دية من كافة الحضور الذين شهدوا الحادثة، بحيث حكم للقتيل الأول بربع دية لأنه كان سبباً في قتل ثلاثة أشخاص بعده، وحكم للثاني بثلث دية لأنه كان سبباً في قتل اثنين، وحكم للثالث بنصف دية لأنه سبب قتل شخص، وحكم للرابع بدية كاملة لأنه لم يهلك بعده أحد). وعندما رُفِعَ الحكم للنبي، أقره، لكنه غيّر جهة تحمّل الدية، فجعلها مسؤولية كافة قبائل الأشخاص الذين شهدوا الحادثة، وليس فقط الأشخاص الذين شهدوا الحادثة، وذلك وفق مبدأ «العاقلة». ومن هنا، تنعكس القصة عدالة القضاء الإسلامي، وتبرز مبادئ الاجتهاد، والمسؤولية الجماعية، والتوازن في الأحكام.

يعترف بهذه المسؤولية الجماعية، فمثلاً في النظم السياسية، عندما يرتكب حزب معين مخالفات، فإن أعضاؤه يواجهون العواقب السياسية وحتى القانونية، حسب طبيعة مشاركتهم. ولذلك، يبقى الحل في التوازن بين تأكيد المسؤولية الفردية، مع إدراك أثر الانتماء الجمعي، واتخاذ المواقف التي تعكس القيم والمبادئ الشخصية بوضوح، دون الانجراف إلى التبرؤ المطلق أو تحمّل وزر ما لم يكن للفرد يد فيه. لذلك، المسؤولية ليست أمراً مطلقاً، بل تتغير حسب السياق الذي يوجد فيه الفرد، ومدى مشاركته الفعلية أو الضمنية في القرارات التي تتخذها الجماعات التي ينتمي إليها. وأيضا، القانون يعترف بمبدأ المسؤولية الفردية، حيث لا يُحاسب الفرد عن أفعال أو مواقف غيره. لكن، في بعض السياقات، قد يرتبط الانتماء إلى جماعة معينة بمسؤولية اجتماعية أو سياسية، خصوصاً في حالة دعم أو التشارك في الأفعال أو السياسات التي تؤثر على الآخرين. لذا، من الناحية القانونية، المسؤولية ليست دائماً فردية بحتة، بل قد تشمل بعض الأبعاد الجماعية بحسب السياق الذي يتم فيه الفعل. ولنا في هدي القرآن شاهد، فقد تناولت آيات

فالمواطن يرتبط بدولته قانونياً واجتماعياً، وبالتالي فإن أفعال الدولة - سواء إيجابية أو سلبية - تُنسب لجميع مواطنيها في نظر المجتمع الدولي والرأي العام. أي أن المواطن قد لا يكون مسؤولاً بشكل مباشر عن أخطاء حكومته، لكنه يتحمل تبعاتها لأنه جزء من هذا الكيان. أما الوافد أو المقيم، فهو ليس جزءاً من المنظومة السياسية للدولة، وبالتالي لا يُنسب إليه سلوكها بشكل مباشر، إلا إذا شارك بوعي في دعم سياساتها أو الاستفادة منها. وهذا لا يعني تحميله المسؤولية المطلقة، ولكن يجعل موقفه مرتبطاً بالسياق العام لهذا الكيان.

بالتالي: فإن المبدأ الذي يطرحه السؤال صحيح من حيث الأساس، لكنه قد يكون غير عملي في بعض السياقات، حيث يجد الأفراد أنفسهم مرتبطين بشكل مباشر أو غير مباشر - بسمعة المؤسسات التي ينتمون إليها. فالانتماء إلى حزب سياسي يختلف عن المواطنة، لأنه اختيار إرادي وليس انتماءً طبيعياً. فعندما ينضم شخص إلى حزب، فهو يوافق ضمناً على سياساته ويمثل جزءاً من صورته العامة. ومن هذا المنطلق، يكون مسؤولاً - ولو بشكل تضامني - عن أفعال الحزب، خاصة إذا كان مؤيداً نشطاً أو يشغل منصباً داخله. كما أن القانون

طرح أحد السائلين العارفين والمخضرمين من الأصدقاء على صفحته تساؤلاً حول حدود المسؤولية الفردية، معتبراً أن الإنسان لا يتحمل سوى نتائج أفعاله وتصريحاته الشخصية، وأنه ليس من العدل تحميله تبعات سياسات الدولة التي يقيم فيها أو مواقف الحزب الذي ينتمي إليه. واستند في ذلك إلى «أجدبات علم المحاسبة»، وهذا الاستناد فيه إشارة إلى مبدأ أن كل فرد مسؤول فقط عن سجلاته ومعاملاته. وفي هذا السياق، من الضروري توضيح أن هذا الطرح، وإن كان يحمل وجهة من منظور المسؤولية الشخصية، إلا أنه أراه لا ينتمي إلى مجال المحاسبة كعلم متخصص، بل يقع ضمن نطاق الفلسفة الأخلاقية، وعلم الاجتماع، والقانون، فالمحاسبة تُعنى بتسجيل المعاملات المالية وتحليل الأداء الاقتصادي للمنظمات، بينما المسؤولية الأخلاقية والسياسية للفرد تخضع لمعايير مختلفة تتعلق بالمجتمع والهوية والانتماء.

أما عن فكرة أن الإنسان مسؤول فقط عن أفعاله ولا يتحمل مسؤولية جماعية، فهي قضية تتداخل فيها عدة أبعاد:

من الناحية الأخلاقية والشرعية، يتحمل الإنسان وزر أفعاله وحده، ولا يُحاسب على ذنوب غيره. وهذا مبدأ قرآني واضح في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾. فالشخص كفرد مسؤول فقط عن قراراته وسلوكياته الشخصية، وهو غير ملزم بتحمل أخطاء غيره ما لم يكن مشتركاً فيها أو مستفيداً منها بشكل مباشر.

ومن الناحية الاجتماعية والسياسية: الانتماء إلى كيان معين، سواء كان دولة أو حزباً أو منظمة، يرتب نوعاً من الترابط بين الفرد والكيان، مما قد ينعكس على صورته وسمعته، سواء كان ذلك عن قصد أم لا. وهنا يجب التمييز بين «المواطن» و«الوافد».



الجزائر	البحر	الغرب	الشرق	الجزائر	البحر	الغرب	الشرق
20:49	16:29	19:26	21:02	20:49	16:29	19:26	21:02
20:35	16:15	19:12	20:35	20:35	16:15	19:12	20:35
° 17	° 27	° 19	° 24	° 21	° 20	° 28	° 19

@elayemnews

https://elayemnews.dz



منذ 24 عاما

تأسست عام 2000 (أسبوعية)
وتحوّلت إلى يومية عام 2005

وزير الاتصال يستقبل وفدا عن المنظمة الوطنية للصحة في إصلاح القطاع دعوة إلى مشاركة فاعلة في إصلاح القطاع

المطروحة"، في حين عبّر الوزير عن إرادة سياسية لإشراك المنظمة في مسار إصلاح القطاع، معلّنا عن إطلاق أربعة لقاءات جهوية تجمع مختلف الفاعلين الإعلاميين، وداعيا المنظمة ومكاتبها الولائية إلى المساهمة الفعّالة بطرح رؤاها ومقترحاتها بشكل تفصيلي.

وفي ختام اللقاء، أكدت المنظمة الوطنية للصحافيين الجزائريين التزامها الثابت بمرافقة جهود الإصلاح، مشددة على أنها ستستغل "صوت الصحافيين المحترفين والمهنيين النزاهة، المدافعين عن إعلام وطني حر ومسؤول ومحترف، في كنف قوانين الجمهورية وصوتا لكرامة الصحافيين.

ب

وقدمت المنظمة، خلال اللقاء، عرضا مفصلا حول مسار تأسيسها وبرنامجهما السنوي الذي يتضمن سلسلة من التظاهرات المهنية والمبادرات التكوينية الرامية إلى ترقية الممارسة الصحفية في الجزائر، وفق ما ورد في البيان.

كما طرحت المنظمة جملة من الانشغالات المتعلقة بالوضعية الحالية للإعلام العمومي والخاص، مركزة على الجوانب المهنية والاجتماعية للصحافيين، إلى جانب رصد عدد من التجاوزات والاختلالات التي تشوب التسيير داخل القطاع.

وقد ثمنت قيادة المنظمة "الإعلام العميق للسيد الوزير بهذه التحديات وتفاعله الإيجابي مع مختلف الملفات

استقبل وزير الاتصال، محمد مزبان، أمس الإثنين، وفداً عن المكتب الوطني للمنظمة الوطنية للصحافيين الجزائريين، برئاسة سليمان عبدوش، رئيس المنظمة، في لقاء خصص لمناقشة واقع قطاع الإعلام والانشغالات المهنية للصحافيين، حسب بيان صادر عن الوزارة.

وفي مستهل اللقاء، ثمن الوزير الدور الحيوي الذي تضطلع به المنظمة، مشدداً على أن "أبواب الوزارة ستظل مفتوحة للاستماع والتعاون بما يخدم قطاع الإعلام الوطني"، في رسالة واضحة تعكس حرص السلطات العمومية على إشراك الفاعلين المهنيين في جهود تطوير الحقل الإعلامي.

تحذير صحي وطني..

"تحدي الدوليبيران" يضع الشباب في دائرة الخطر

أطلقت وزارة الصحة، يوم الأحد 13 أبريل، تحذيراً شديداً للجهة بشأن المخاطر الصحية الناجمة عن الاستعمال العشوائي لدواء "الدوليبيران"، المعروف بمادته الفعّالة "الباراسيتامول"، عقب انتشار ما يُعرف بـ "تحدي الدوليبيران"، وهو ترند غريب وخطير بدأ يجتاح منصات التواصل الاجتماعي، خصوصاً وسط فئة الشباب.

ص.اية

التربوية والنفسية لمواجهة هذا السلوك المستحدث الذي لا يقل خطورة عن الإدمان التقليدي.

كما وجهت وزارة الصحة نداءً حاداً للأولياء، حثت فيه على ضرورة الانتباه لتصرفات أبنائهم وتوعيتهم بخطورة تناول الأدوية دون حاجة طبية. وفي السياق ذاته، دعت الصادرة إلى المساهمة الفعّالة في جهود التوعية، سواء عبر النصائح المباشرة أو من خلال لافتات وإرشادات داخل الصيدليات، من أجل كبح تفشي هذا التحدي غير المسؤول.

ويذكر أن وزارة الصحة قد باشرت في رصد وتتبع أي محتوى رقمي يُروج لتحدي "الدوليبيران"، كما أكدت التزامها الكامل باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية والتنسيقية اللازمة لحماية صحة المواطنين، مع المباشرة على فئة الشباب، التي أصبحت أكثر عرضة لتأثيرات شبكات التواصل وما تُروجه من تحديات مدمرة.

في ظل هذا الوضع، تبرز الحاجة الملحة إلى تعبئة شاملة من كل الفاعلين في المجتمع: من الأسرة، إلى المدرسة، إلى الإعلام، مروراً بالمجتمع المدني، لوضع حد لهذه الظاهرة قبل أن تتحول إلى أزمة صحية واجتماعية حقيقية.

ويمثل هذا التحدي، الذي أثار قلق السلطات الصحية، في الترويج لتناول جرعات مفرطة من هذا الدواء دون أي إشراف طبي، ولأعراض لا تمت للعلاج بصلة، ما يعكس انحرفاً خطيراً في استعمال دواء شائع يتوفر دون وصفة طبية، لكنه قد يكون قاتلاً في حال سوء استخدامه.

وأكدت وزارة الصحة أن هذه الظاهرة غير المألوفة تمثل خطراً حقيقياً على الصحة العمومية، وقد تؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة تشمل فشلاً كبدياً حاداً، واضطرابات في الجهاز العصبي، وصولاً إلى الوفاة في بعض الحالات. وشددت الوزارة على تلمية رسمية تحمل الرقم 396، على ضرورة التعامل مع هذه الظاهرة بأقصى درجات الحيلة واليقظة.

وفي إطار التحرك الميداني، دعت الوزارة مديريات الصحة عبر ولايات الوطن إلى إطلاق حملات توعية عاجلة، مع التركيز على الوسط المدرسي والثانوي، حيث يُلاحظ انتشار واسع للظاهرة، كما طالبت بتكثيف التنسيق مع الهيئات

تكميم المخزن يمتد إلى الجامعات..

ثلاث كليات مغربية تُغلق بسبب فلسطين



ش.سلسيل

في سابقة تُعبر عن هشاشة الموقف الرسمي المغربي من كل صوت حرّ، أقدمت جامعة مكناس على إغلاق ثلاث كليات وتعليق الدراسة لثلاثة أيام كاملة (14، 15 و16 أبريل)، بذريعة تنظيم نشاط تضامني مع القضية الفلسطينية، ما أثار موجة تنديد واسعة داخل الأوساط الطلابية.

وواجه هذا القرار ليؤكد، مرة أخرى، أن السلطات المخزنية ماضية في نهجها القمعي تجاه الأصوات الراقضة للتطبيع مع الكيان الصهيوني، حتى داخل أسوار الجامعات، التي كان يُفترض أن تبقى فضاء للحوار الحر والتفكير المستقل.

وفي بيان شديد اللهجة، أدان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب هذا القرار ووصفه بـ"الخطوة التعسفية وغير المسؤولة"، معتبرا أنه "انتهاك صارخ في حق نشاط طلابي سلمي ومشروع". كما استنكر الاتحاد "استسهال الجهات الوصية تعليق الدراسة وتضييع الزمن الجامعي والإضرار بعناية لا يقبلها العقل والمنطق".

وذهب البيان إلى وصف ما يحدث بأنه مزعزعة، بل يأتي في سياق ممنهج، حيث تكررت قرارات إغلاق الجامعات خلال السنوات الثلاث الأخيرة كلما تعلق الأمر بأنشطة مناهضة للتطبيع، ما يطرح علامات استفهام حول الدور الحقيقي الذي يات تلعبه إدارات الجامعات تحت ضغط الأجهزة الأمنية.

الطلابي أن "اللجوء إلى تعليق الدراسة وإقفال أبواب الحرم الجامعي، يُعدّ إهانة واضحة لحرمة الجامعة، واستهدافاً متعمداً للفعل الطلابي السلمي الداعم لقضايا الأمة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية".

ولفت البيان إلى أن هذا القرار ليس معزولاً، بل يأتي في سياق ممنهج، حيث تكررت قرارات إغلاق الجامعات خلال السنوات الثلاث الأخيرة كلما تعلق الأمر بأنشطة مناهضة للتطبيع، ما يطرح علامات استفهام حول الدور الحقيقي الذي يات تلعبه إدارات الجامعات تحت ضغط الأجهزة الأمنية.

"رسالة خوف وعجز من النظام"، مستنكراً "التدخل السافر للأجهزة الأمنية في إملة التعليمات على الإدارات الجامعية، وضرب استقلالية القرار الأكاديمي والتربوي، في ظل صمت مريب من المسؤولين".

تتزامن هذه التطورات مع تصاعد موجة التضامن الشعبي مع فلسطين في المنطقة، في وقت يُؤمن فيه المخزن في تعزيز علاقاته مع الكيان الصهيوني، غير أنه يرمق في إعلان رفضه للتطبيع، يوماً في هذا القرار تأكيداً إضافياً على أن النظام المغربي، بدلاً من أن يمنح المساحة لصوت طلابه، يختار مصادرة حقهم في التعبير، حتى لو كان ذلك باسم فلسطين.



حجز 132 كلغ زلال يومين..

الجيش يُحبط تهريب 66 كيلوغراماً من الكوكايين في أدرار

ا.ادم

تشكيلات الجيش الوطني الشعبي بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة، في مواجهة محاولات إغراق البلاد بالمخدرات والسوم القادمة أساساً من شبكات التهريب الدولية، والتي تشط خصوصاً على الحدود الغربية.

وأشار البيان إلى أن هذه النجاحات تعكس الاستغلال الأمثل للمعلومة الأمنية، وسرعة التنسيق الميداني بين مختلف الوحدات، ما سمح بإفشال محاولة تهريب تُعد من أكبر الكميات المسجلة خلال الأشهر الأخيرة.

وتبرز هذه النتائج فعالية المقاربة الأمنية المعتمدة في مكافحة شبكات التهريب المعتمدة في مكافحة شبكات التهريب الحدودية التي تمثل محوراً لمحاولات التسلل وترويج المخدرات، كما تعكس يقظة القوات المسلحة والتزامها الدائم بحماية الوطن من كافة أشكال التهديدات العابرة للحدود.

أحبطت مفاز مشتركة تابعة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع مصالح الجمارك الجزائرية والأمن الوطني، محاولة تهريب كمية كبيرة من المخدرات الصلبة (كوكايين) بلغت 66 كيلوغراماً، وذلك يوم السبت 12 أبريل 2025، بإقليم القطاع العسكري لأدرار في الناحية العسكرية الثالثة.

وتُعد هذه العملية امتداداً لعملية نوعية سابقة نُفذت يوم الجمعة 11 أبريل 2025، أسفرت عن توقيف مهرب وحجز كمية مماثلة تُقدّر بـ 66 كيلوغراماً من نفس المادة، لترتفع بذلك الكمية الإجمالية المحجوزة إلى 132 كيلوغراماً من الكوكايين في ظرف يومين فقط.

وأكد بيان لوزارة الدفاع الوطني أن هذه العمليات النوعية تأتي في سياق الجهود المتواصلة التي تبذلها مختلف